المـركـز الإحـصـائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2018 م

العدد الرابع أكتوبر 2018 م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	6
القسم الأول: نظرة على اداء الإقتصاد العالمي والإقتصاد الإقليمي والآفاق المستقبلية	9
1.1 :الأداء الاقتصادي العالمي	10
1.2 : حركة السلع العالمية والتضخم	11
1.3 : التطورات المالية والنقدية	13
1.4 : أداء إقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	14
القسم الثاني: آفاق اقتصاد مجلس التعاون للعامين 2018 – 2019م	19
2.1 مقدمة	20
2.2 أسعار النفط العالمية	21
2.3 السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على مجلس التعاون	21
2.4 السياسة المالية: الإيرادات و النفقات الحكومية و تمويل العجز	22
2.5 الإئتمان المحلي والسيولة النقدية	23
2.6 النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	23
2.7 النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة	24
2.8 النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	25
2.9 التضخم في أسعار المستهلك	25
2.10 الحساب الجاري من ميزان المدفوعات	26
القسم الثالث: نظرة عامة على أداء اقتصاد مجلس التعاون في العام 2017م	29
3.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية بالأسعار الثابتة (100=2010)	30
3.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية بالأسعار الجارية	35
3.3 العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار	42
3.4 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	43
3.5 أبرز مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمجلس التعاون	44
3.6 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمجلس التعاون 2013-2017م	46
3.7 معدل التضخم في أسعار المستهلك على مستوى مجلس التعاون	47
3.8 مساهمة المجموعات الرئيسية المكونة للتضخم العام لمجلس التعاون	48

الموضوع	الصفحة

القسم الرابع: السكان والقوى العاملة	51
4.1 السكان	52
4.2 القوى العاملة	52
4.3 العمالة في مجلس التعاون	54
4.4 توطين الوظائف	56
4.5 البطالة في دول مجلس التعاون	58
القسم الخامس: قطاع المالية العامة	61
5.1 الإيرادات الحكومية	62
5.2 الإنفاق الحكومي	63
القسم السادس: التجارة الخارجية	67
6.1 الصادرات (لا تشمل الصادرات البينية)	68
6.2 الواردات (لا تشمل الواردات البينية)	69
6.3 الميزان التجاري السلعي (لايشمل التجارة البينية)	70
6.4 التجارة البينية	70
6.5 ميزان المدفوعات	71
القسم السابع: التطور القطاع المالي والنقدي	75
7.1 التطور النقدي	76
7.2 الإئتمان المحلي والودائع البنكية	77
7.3 أسواق المال في مجلس التعاون	79

تقديم

يقوم المركز بإجراء تقارير ودراسات تحليلية متخصصة حول قطاعات اجتماعية واقتصادية ذات أهمية بالغة لراسمي السياسات ومتخذي القرارات تساهم في تحويل الرقم الإحصائي المجرد إلى معلومة مما يساهم في اتخاذ القرارات السليمة المستندة على الحقائق من قبل المعنيين. وضمن هذا السياق، يسلط هذا التقرير الضوء على آخر التطورات في الاقتصاد الكلي على مستوى مجلس التعاون خلال الفترة 2013 - 2017م بشكل عام، والتطورات في العام 2017م بشكل خاص، مع استشراف آفاق واتجاهات اقتصاد مجلس التعاون في المستقبل القريب.

ويتطرق التقرير إلى أبرز تطورات وآفاق الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي والإقليمي والتي يتأثر بها وتؤثر على اقتصاد مجلس التعاون. ويقدم التقرير التوقعات التي أعدها المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لأداء اقتصاد مجلس التعاون خلال الفترة 2018-2019م والتي تشمل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة، والتضخم، والحساب الجاري من ميزان المدفوعات. كما يتناول التقرير بالتفصيل تطورات الاقتصاد الكلي في دول مجلس التعاون في العام 2017م من خلال عدد من المحاور الرئيسية من أبرزها النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية، والتضخم في أسعار المستهلكين، والتجارة الخارجية والقطاع المالي والنقدي و ميزان المدفوعات وتحويلات العاملين في دول مجلس التعاون، والمالية العامة وسوق العمل وتوطين الوظائف.

القسم الأول

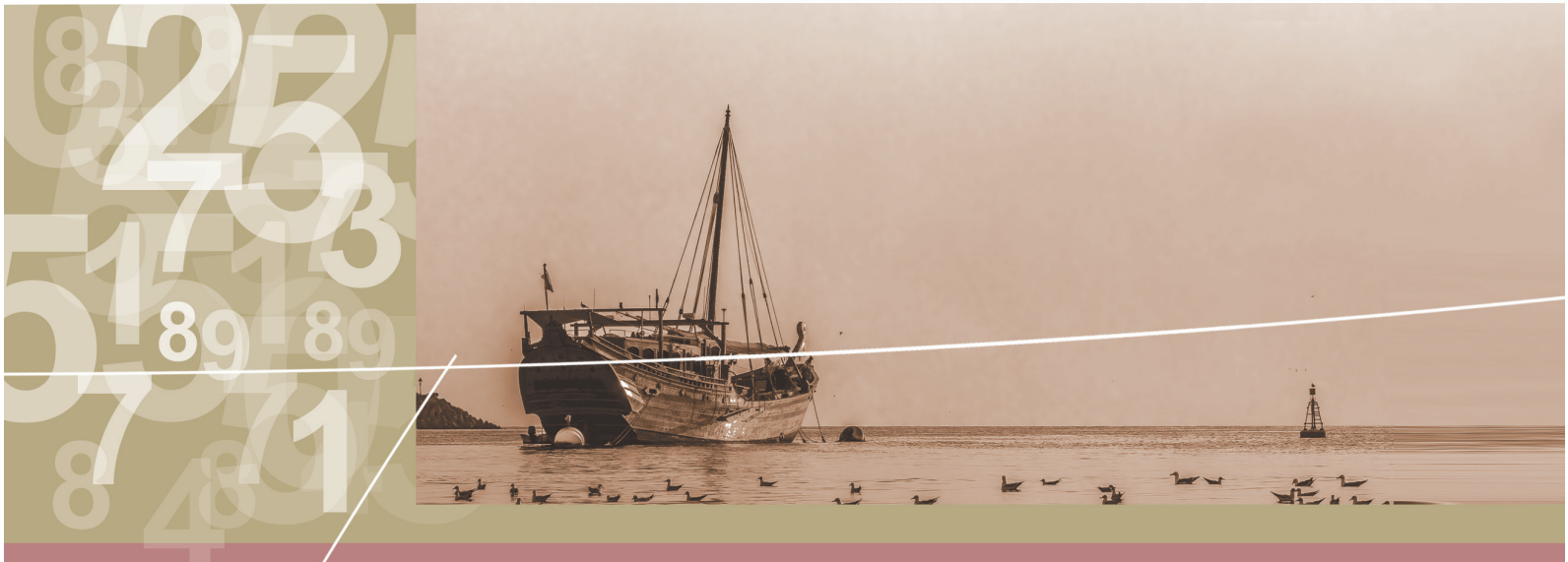

نظرة على أداء الاقتصاد العالمي
والاقتصاد الإقليمي والآفاق المستقبلية

القسم الأول: نظرة على أداء الاقتصاد العالمي والاقتصاد الإقليمي والآفاق المستقبلية

1.1 :الأداء الاقتصادي العالمي

عزز إرتفاع الإستثمار والإنتاج الصناعي، وزيادة التبادل التجاري العالمي، إلى جانب إرتفاع ثقة المستثمرين والمستهلكين من النمو الاقتصادي العالمي في العام 2017م، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة نحو 3.8%، مقارنة بنسبة نمو قدرها 3.2% في العام 2016م (جدول 1). وأوضحت بيانات صندوق النقد الدولي بأن الاقتصادات المتقدمة حققت معدل نمو بلغت نسبته 2.3% في العام 2017م، مقارنة بنسبة 1.7% عام 2016م. وعلى مستوى دول الإتحاد الأوربي، حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا بلغت نسبته 2.7٪ في عام 2017م، مدعوما بإرتفاع الإستهلاك الداخلي، والاستثمار، وإرتفاع الصادرات. وفي أمريكا الشمالية، أدى تخفيض نسبة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية، وإرتفاع الإستهلاك الخاص والإستهلاك الحكومي في كندا إلى إرتفاع النمو الاقتصادي، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا بلغت نسبته 2.3% في العام 2017م، مقارنة بنسبة 1.6% في 2016م.

جدول1: أداء الاقتصاد العالمي 2015م - م2017م، والأداء المتوقع في العامين 2018م و2019م، نسبة النمو بالاسعار الثابته للعام 2010م، (%)

	فعلية			متوقعة	
	2015	2016	2017	2018	2019
العالم	3.5	3.2	3.8	3.9	3.9
الاقتصادات المتقدمة	2.3	1.7	2.3	2.5	2.2
الاتحاد الأوربي	2.4	2.0	2.7	2.5	2.1
أمريكا الشمالية	2.7	1.6	2.3	2.8	2.6
الاقتصادات النامية والناشئة	4.3	4.4	4.8	4.9	5.1
جنوب شرق آسيا	4.8	4.8	5.3	5.2	5.3
آسيا الوسطى والقوقاز	5.0	2.9	6.0	4.2	3.9
جنوب الصحراء الكبرى	3.4	1.4	2.8	3.4	3.7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*	2.4	4.9	2.2	3.2	3.6

* البيانات لا تشمل سوريا واليمن لعدم توفر البيانات

المصدر: صندوق النقد الدولي، أغسطس لعام 2018م

في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 4.8%، مقارنة بنسبة 4.4% في عام 2016م. وأستفاد الأداء الاقتصادي الكلي في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من إستمرار الانتعاش في صادرات السلع الأساسية، والنشاط القوي للاقتصادات المستوردة للسلع، ومن إرتفاع الإستهلاك المحلي في الهند بسبب الاصلاحات النقدية والضريبية.

وفي دول جنوب شرق آسيا، أدت الزيادة في الإستهلاك المحلي، وتنفيذ عددا من مشاريع البنية التحتية المخططة، والانتعاش التجاري إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.3% في عام 2017م، مقارنة بنسبة 4.8% في عام 2016م.

وشهدت دول آسيا الوسطى والقوقاز نمواً إقتصاديا بلغت نسبته 6.0% في عام 2017م نتيجة للاستثمار الحكومي، وإرتفاع قيمة صادرات السلع الأساسية، وتحسن الأداء الاقتصادي الكلي. فأدى الاستثمار الحكومي في أذربيجان وإرتفاع إنتاج النفط في كازاخستان، إلى جانب الزيادة في أسعار النفط في النصف الأخير من عام 2017م - مقارنة بما كانت عليه منذ يونيو 2014م - إلى تحقيق نمو أفضل من المتوقع في دول آسيا الوسطى والقوقاز وصل إلى 6.0% عام 2017.

وفي منطقة دول جنوب الصحراء الكبرى حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا بلغت نسبته 2.8% في 2017م، مقارنة بنسبة 1.4% في 2016م. وقاد الأداء الاقتصادي أكبر ثلاث إقتصادات في المجموعة، أنغولا ونيجيريا وجنوب إفريقيا. وتحسنت أسعار السلع ، وظروف التمويل العالمية، وتباطؤ معدل التضخم، في تلك الدول، مما ساعد على زيادة الطلب الكلي.

وأوضحت بيانات صندوق النقد الدولي، إلى أن النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان أقل بما كان عليه بشكل ملحوظ فبلغ النمو 2.2% في عام 2017م، مقارنة بنسبة نمو بلغت 4.9% في 2016م[1]. وأثرت تخفيضات إنتاج النفط، والتوترات المتصاعدة في الدول المصدرة للنفط على الأداء الاقتصادي الكلي للمجموعة. في المقابل، تعزز النمو في الدول المستوردة للنفط في المنطقة في عام 2017م إلى 3.7%، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها ونتيجة تحسن قدراتها التنافسية.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتحسن النمو الاقتصادي العالمي في العامين 2018م و 2019م وأن تبلغ نسبة النمو في كل عام 3.9% نتيجة الاستمرار في السياسة النقدية الحالية والسياسة المالية التوسعية، واستقرار تكلفة الإقتراض. غير أن الصندوق حذر بأن الآثار المحتملة للحرب التجارية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية والتي قد تؤثر سلباً على وتيرة نمو الاقتصاد العالمي والتي بدأت تضعف خاصة في أوروبا واليابان. وحذر خبراء الصندوق بأن تصاعد التوترات التجارية ستؤثر على الثقة وعلى الاستثمار، وربما تؤدي إلى إنكماش النمو العالمي بنسبة تقدر بحوالي 0.5% دون المستوى المتوقع بحلول عام 2020م.

1.2 : حركة السلع العالمية والتضخم

بخلاف العام 2016م والذي شهد أدنى نمواً لتجارة السلع وبنسبة 1.3% فقط، سجلت تجارة البضائع العالمية أقوى نمو لها من حيث الحجم منذ الأزمة المالية في العام 2008م، وشهدت نموا من حيث القيمة في العام 2017م بلغت نسبتها 10.9%، ومن حيث الحجم زادت التجارة العالمية بنسبة 4.7% (شكل 1). ويقود النمو التجاري السريع، النمو الاقتصادي الذي يشهده العالم وخاصة الطلب القوي في دول شرق آسيا.

[1] حسب تصنيف البنك الدولي، دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشمل 20 دولة، تصنف إلى 3 مجموعات؛ (1) دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، (2) البلدان الأخرى المصدرة للنفط في المنطقة وهي الجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وليبيا(3) دول مستوردة للنفط وتشمل جيبوتي، وجمهورية مصر العربية، والأردن، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، وتونس، وسوريا، والسودان، واليمن.

وأوضحت بيانات منظمة التجارة العالمية، بأن واردات البلدان النامية زادت في عام 2017م بشكل أسرع من حيث القيمة، مقارنة بالبلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، فزادت الواردات بنسبة 13.0%، وفي الوقت نفسه، وباستثناء منطقة الشرق الأوسط التي لا زالت تعاني من ويلات الصراعات وعدم الاستقرار، زادت الصادرات في البلدان النامية بنسبة 12.0%، لتكون حصتها في التجارة العالمية أكثر من 43.0%[2].

شكل 1 : نمو تجارة البضائع حسب المنطقة، نسبة نمو في 2017م (%)

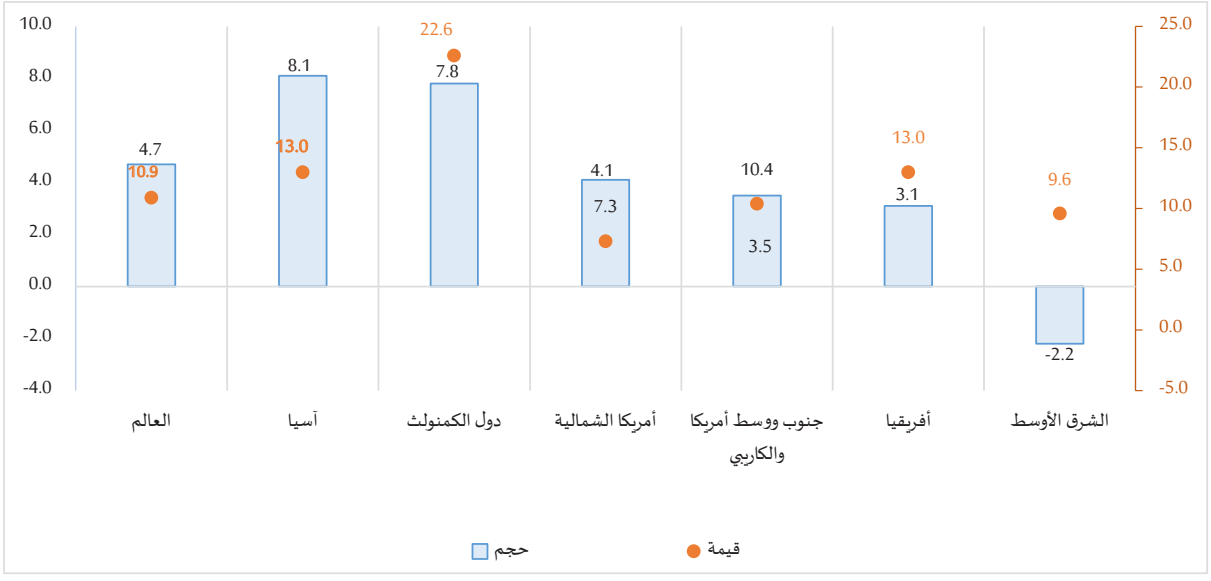

المصدر: تقرير منظمة التجارة العالمية للعام 2018م

وأوضحت نشرة الأونكتاد " الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه 2018"، بأن دول آسيا الناشئة ساهمت بـ 60% من نمو واردات البضائع العالمية بسبب زيادة الطلب المحلي في المنطقة. واستفادت الشركات الصناعية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية من زيادة الطلب على السلع الرأسمالية خلال النصف الأول من عام 2017م.

وارتفعت أسعار السلع بشكل عام بينما ظل متوسط التضخم العالمي مستقرا إلى حد كبير ولم يشهد تغيرا كبيراً منذ العام 2014م (شكل 2). وأوضحت بيانات صندوق النقد الدولي بأن مؤشر أسعار الطاقة بلغ 69.9 نقطة، والمعادن والفلزات 80.4 نقطة في العام 2017م، مقارنة بالعام 2016م والذي حقق فيه مؤشر قطاع الطاقة، والمعادن والفلزات، 58.5، و67.0 نقطة على التوالي. في المقابل، أنخفض مؤشر قطاع الزراعة والمعادن الثمينة في 2017م، فانخفض مؤشر قطاع الزراعة وبلغ 89.7 نقطة، مقارنة 93.2 نقطة في العام 2016م. بالإضافة إلى ذلك، انخفض مؤشر قطاع المعادن الثمينة في العام 2017م وبلغ 100.6 نقطة، مقارنة بـ 103.6 نقطة في العام 2016م.

[2] تقرير منظمة التجارة العالمية للعام 2018م

شكل 2 : مؤشر أسعار السلع (100 = 2010)

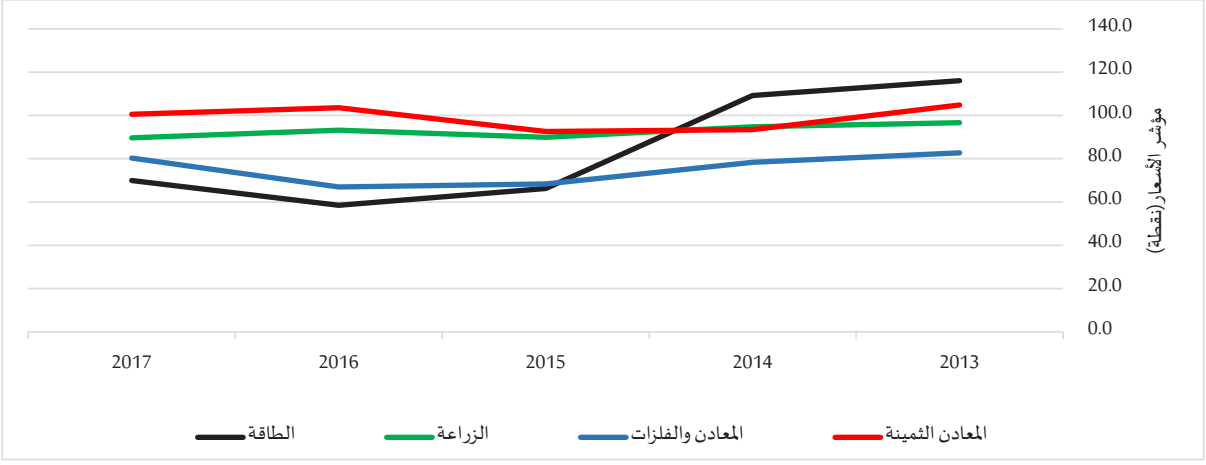

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

1.3 : التطورات المالية والنقدية

أكد تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر في إبريل من العام 2018م على تحسن أداء الأسواق المالية إلى مستويات قياسية خلال عام 2017م، بالرغم من إرتفاع أسعار الفائدة الأمريكية ثلاث مرات خلال عام 2017م، وذلك بفضل الأرباح الجيدة التي حققتها الشركات والأداء الجيد الذي شهده الاقتصاد العالمي. فأغلق مؤشر داو جونز العام بمكاسب تجاوزت 25%، في حين ارتفع مؤشر ستاندرد اند بورز 500 لأكثر من 19%. مدفوعا بالأداء القوي لقطاع التكنولوجيا، وأُغلق مؤشر ناسداك بإرتفاع بلغت نسبته حوالي 30% عن قيمة إقفاله لعام 2017 مقارنة بمستوى اغلاقه في العام الماضي. وأُغلق كل من مؤشر داو جونز العالمي، ومؤشر MSCI EAFE (مؤشر أسواق أوروبا وأستراليا والشرق الأقصى) بنسبة تزيد عن 20%، في حين سجل مؤشرالأسهم الأوروبية STOXX Europe 600 زيادة بلغت حوالي 10%.

مقابل الأداء الجيد للأسواق المالية، انخفض الطلب على السندات طويلة الأجل نتيجة لإرتفاع الأسهم وأسعار الفائدة فأغلق العائد على سندات الخزانة الأمريكية بإنخفاض بلغت نسبته 2.4% في عام 2017م، مقارنة بإرتفاع بلغت نسبته 2.4% في عام 2016م.

وانخفضت قيمة الدولار الأمريكي في عام 2017م، مقارنة بإرتفاعه في عام 2016م. وأُغلق مؤشر وول ستريت جورنال للدولار، والذي يقيس قيمة الدولار الأمريكي مقابل 16 عملة دولية أخرى، بنسبة انخفاض بلغت 9% تقريبًا. وأوضح تقرير الإستقرار المالي العالمي بأن هذا الإنخفاض يمثل أول إنخفاض سنوي في قيمة الدولار خلال خمس سنوات.

وتوقع تقرير الاستقرار المالي العالمي بأن تزداد المخاطر قصيرة الأجل على الإستقرار المالي إلى حد ما، مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه سابقا، نتيجة تقلب أسعار الأسهم، وتراجع قيمة الأصول عالية المخاطرة مثل الأسهم والسلع والسندات عالية العائد والعقارات والعملات، وبسبب المخاوف من تصاعد الحرب التجارية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية[3].

وتوقع التقرير أيضا بأن تخفف البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة من التسهيلات النقدية الداعمة للانتعاش الاقتصادي، بعد أن حقق النمو الاقتصادي معدلات نمو إيجابية وإرتفاع نسب التضخم. وأوضح التقرير بأن عددا من اقتصادات الأسواق الناشئة استفادت من التسهيلات المالية العالمية المتاحة للإقتراض والإنفاق على برامج التنمية.

بالنسبة للأصول المشفرة (Crypto Assets) مثل النقود المشفرة والتسهيلات الرقمية الأخرى، أكد صندوق النقد الدولي، بأنها ستساهم في زيادة كفاءة البنية التحتية للأسواق المالية، غير أنه حذر من كثرة الاحتيال الذي تعاني منه الأصول المشفرة، مثل الخروقات الأمنية التي تتعرض لها، والفشل التشغيلي، علاوة على ذلك، ارتبطت الأصول المشفرة بأنشطة تجارية غير مشروعة. مؤكدا الصندوق بأنها في الوقت الحاضر، أي الأصول المشفرة، لا تشكل خطراً على الاستقرار المالي العالمي، ولكن يمكن أن تصبح كذلك إذا أصبح استخدامها أكثر في ظل غياب طرق مراقبة مناسبة.

1.4: أداء إقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أوضحت بيانات صندوق النقد الدولي بأن النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفض بشكل كبير في عام 2017م، وبلغت نسبة نموه 2.2%، مقارنة بنسبة نمو بلغت 4.9% في 2016م (جدول 2). وبالرغم من تحسن النمو في الدول المستوردة للنفط في عام 2017م إلى 3.7%، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها وتحسن قدراتها التنافسية، إلا أن تخفيضات إنتاج النفط، والتوترات المتصاعدة في المنطقة أثرت على الأداء الاقتصادي الكلي للمجموعة.

جدول 2: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام 2010م لبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (%)

	فعلية			متوقعة	
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*	2.4	4.9	2.2	3.2	3.6
الجزائر	3.7	3.3	2.0	3.0	2.7
البحرين	2.9	3.2	3.2	3.0	2.3
جيبوتي	6.5	6.5	6.7	6.7	6.7
مصر	4.4	4.3	4.2	5.2	5.5
إيران	-1.6	12.5	4.3	4.0	4.0
العراق	4.8	11.0	-0.8	3.1	4.9
الكويت	-1.0	2.2	-2.5	1.3	3.8

[3] تقرير الاستقرار المالى العالمى، أبريل 2018م

[3] Global Financial Stability Report, April 2018

البيان	فعلية			متوقعة	
	2015	2016	2017	2018	2019
لبنان	0.8	1.0	1.2	1.5	1.8
ليبيا	-13.0	-7.4	70.8	16.4	1.4
المغرب	4.5	1.2	4.2	3.1	4.0
عمان	4.7	1.8	-0.3	2.1	4.2
قطر	3.6	2.2	2.1	2.6	2.7
السعودية	4.1	1.7	-0.7	1.7	1.9
تونس	1.1	1.0	1.9	2.4	2.9
الإمارات	3.8	3.0	0.5	2.0	3.0

***البيانات لا تشمل سوريا واليمن لعدم توفر البيانات**

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

فأدى تخفيض إنتاج النفط، وإستمرار ترشيد الإنفاق الحكومي في الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في العام 2017م (الشكل 3).

شكل 3: نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2015م – 2017م، (%)

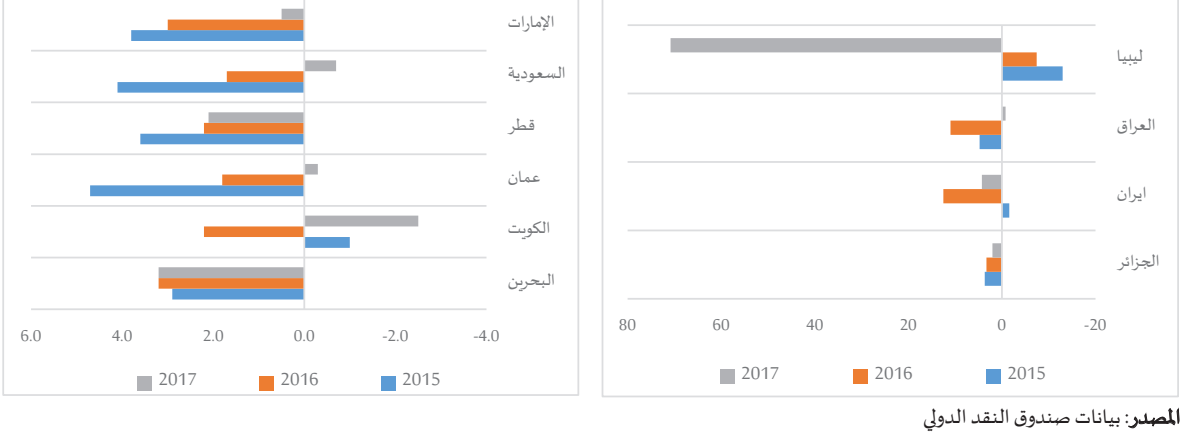

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

وشهدت اقتصادات الدول المستوردة للنفط في المنطقة تحسناً في أدائها الاقتصادي في العام 2017م نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها وتحسن قدراتها التنافسية، مما عزز من ثقة المستثمرين (شكل 4). في جمهورية مصر العربية، شهد قطاع الإنتاج الصناعي إرتفاعا كبيرا، وزادت الاستثمارات، وارتفعت صادراتها مدعومة بإنخفاض قيمة الجنيه المصري بعد تعويمه. وفي المغرب، وبعد موجات الجفاف التي عانت منها في 2016م، تعافى الاقتصاد المغربي نتيجة إرتفاع القيمة المضافة للإنتاج الزراعي في العام 2017م. وشهدت تونس انتعاشاً تدريجياً في إنتاجها الزراعي والصناعي.

شكل 4: نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2015م – 2017م، (%)

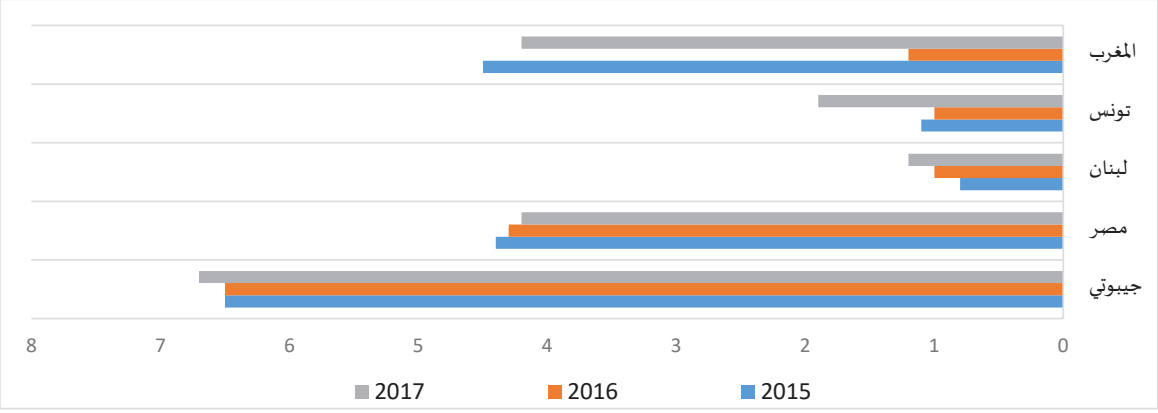

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

وتوقع صندوق النقد الدولي أن تقود دول مجلس التعاون الخليجي النمو الاقتصادي في المنطقة على المدى المتوسط نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي والاستثمار في البنية التحتية وإرتفاع مساهمة القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية، ونتيجة لذلك ستحقق المنطقة نمواً إقتصادياً تقدر نسبته بنحو 3.2% في العام 2018م، و3.6% في العام 2019م.

فضلاً عن ذلك، توقع الصندوق أن تتحسن الأرصدة المالية لدول المنطقة خلال الفترة 2018 – 2020م، مدعومة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي وإرتفاع أسعار النفط. علاوة على ذلك، سيعزز استقرار سعر الجنيه المصري من ثقة المستثمرين، وسينعكس النشاط الاقتصادي القوي في منطقة اليورو بشكل إيجابي على دول شمال أفريقيا.

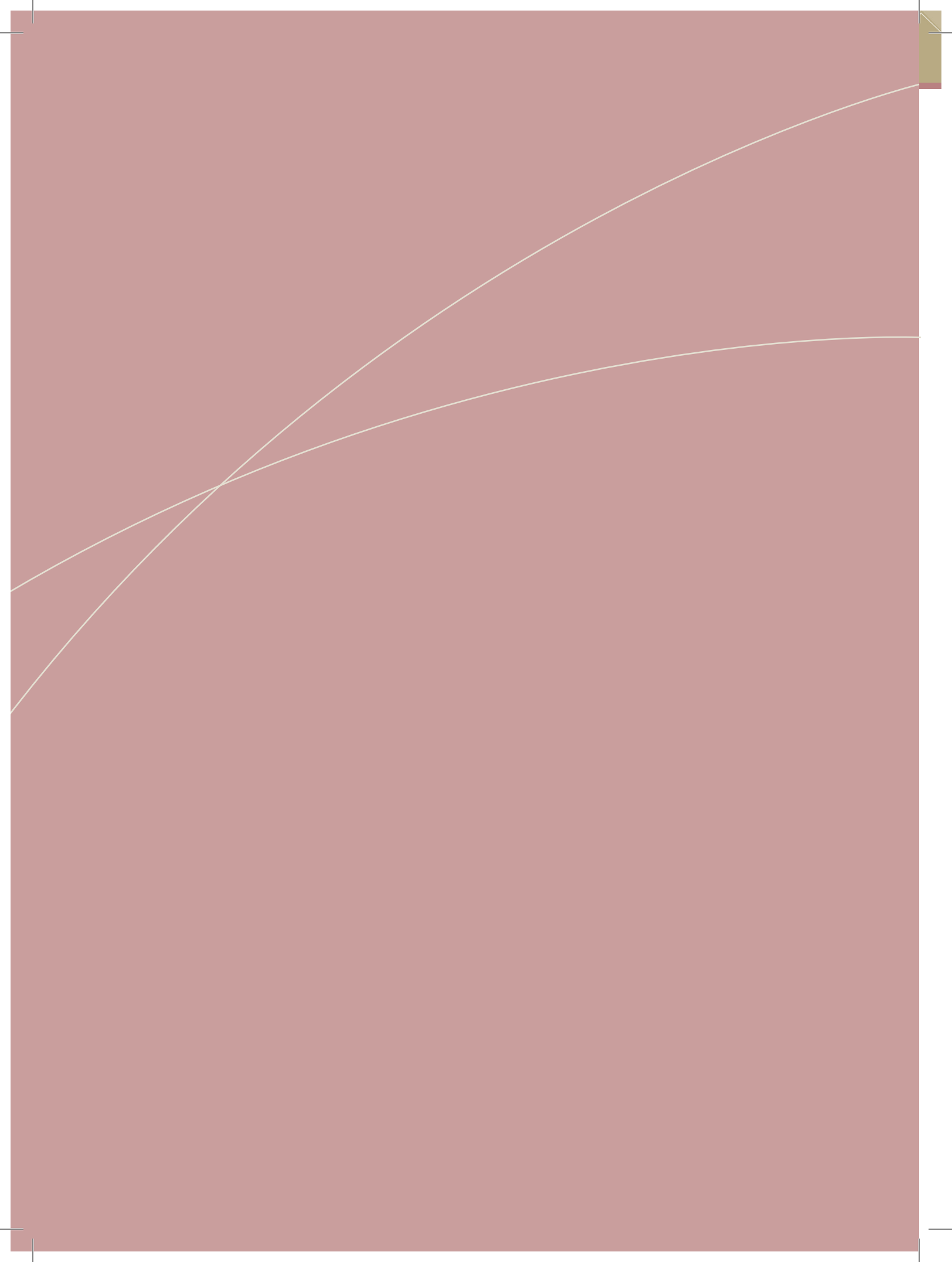

القسم الثاني

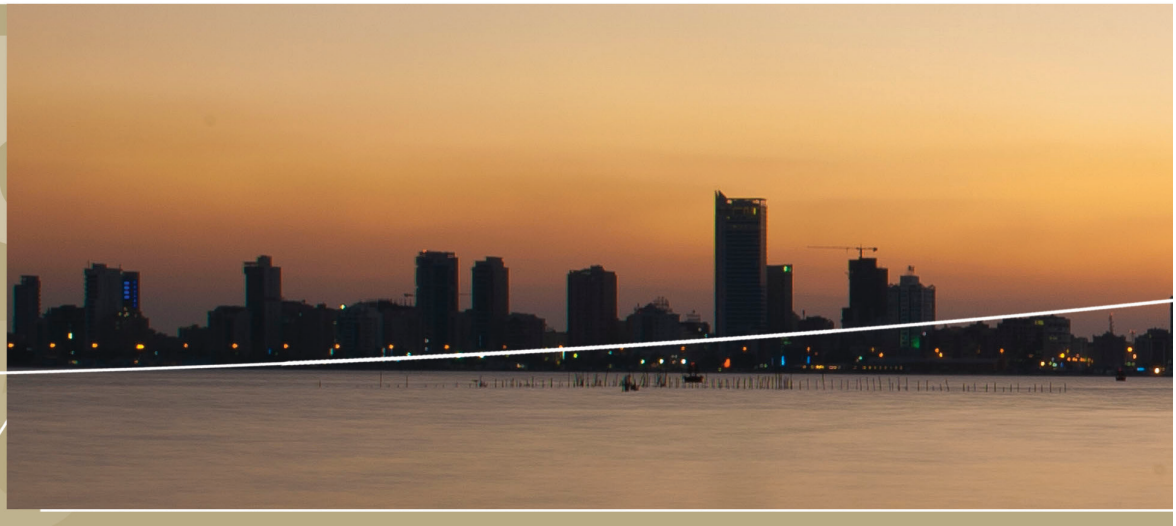

آفاق اقتصاد مجلس التعاون 2018 – 2019م

القسم الثاني: آفاق اقتصاد مجلس التعاون للعامين 2018 – 2019م

2.1 مقدمة

يقدم هذا القسم ملخصاً لتوقعات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول آفاق النمو الاقتصادي، واتجاهات الأسعار خلال الفترة 2018-2019م. حيث يعتمد المركز في صياغة التوقعات على نماذج عددية مبنية على ترابط السلاسل الزمنية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون، والأداء المتوقع في أسواق السلع الأولية والسياسات النقدية والاقتصادات الكبرى.

وتشير التوقعات التي أعدها المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون إلى تحسن طفيف في نمو اقتصاد مجلس التعاون في عام 2018م و 2019م نتيجة التزام دول مجلس التعاون بخفض الإنتاج ضمن اتفاق منظمة أوبك والمنتجين المستقلين لدعم أسعار النفط في الأسواق العالمية. وعليه، سيعتمد نمو الاقتصاد في مجلس التعاون بشكل أساسي على القطاعات غير النفطية خلال الفترة القادمة. في المقابل، سيشكل إرتفاع أسعار الفائدة وزيادة تكاليف الاقتراض بالنسبة للمستهلكين والشركات، مع إنخفاض مستويات الإستهلاك والاستثمار والنشاط التجاري في إضافة المزيد من الضغوط على الأداء الاقتصادي. كما يمكن أن تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديًا إضافيًا من خلال تعزيز عملاتها المحلية في حالة زيادة قيمة الدولار الأمريكي، الأمر الذي يشكل مخاطر إضافية على القدرة التنافسية وتنويع القطاع غير النفطي.

فضلاً عن ذلك، من المتوقع أن ترتفع أسعار المستهلكين إرتفاعاً طفيفاً نظراً لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في عدد من دول المجلس، والاستمرار في تصحيح أسواق العمل لزيادة معدل توطين الوظائف. وتستدعي هذه الأوضاع التوافق الوثيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتعويض آثار إرتفاع أسعار الفائدة، وتعزيز ثقة المستهلكين والمستثمرين فيما يتعلق باقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل القريب.

يتضمن جدول 3 ملخصاً لأحدث التوقعات المتعلقة بالاقتصاد الكلي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للعامين 2018م و2019م.

جدول 3: مؤشرات الاقتصاد الكلي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 2011-2017م، النمو السنوي (%).

البيان	فعلي							توقعات	
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*2017	2018	2019
النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010)	9.3	5.2	3.3	3.4	3.4	2.2	-0.2	2.2	2.8
النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	26.2	9.6	2.7	1.4	-15.5	-2.1	7.5	6.4	4.1
النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2010)	6.3	5.5	6	5.7	4.1	2.4	1.8	2.2	2.7
التضخم في أسعار المستهلكين (باستثناء مجموعة السكن)	3.2	3.1	2.7	1.7	1.2	1.1	1.0	2.1	2.8
الميزان الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	23.6	25	21.2	14.4	-2.4	-3.1	2.3	5.4	3.0

*بيانات أولية

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2.2 أسعار النفط العالمية

يمثل سعر النفط الخام المحدد الأهم في نمو اقتصاد مجلس التعاون، حيث يؤثر بشكل مباشر على مستويات الإنفاق الحكومي والسيولة المحلية. وفي هذا الصدد، تشير توقعات صندوق النقد الدولي، ووكالة الطاقة الدولية، وكذلك العقود المستقبلية في أسواق السلع الأولية إلى استقرار نسبي لأسعار النفط في نطاق 58-65 دولاراً أمريكياً للبرميل خلال الفترة 2018-2019م. حيث من المتوقع أن تجدد منظمة أوبك والمنتجين المستقلين اتفاق خفض الإنتاج النفطي خلال عام 2019م كما حدث في العام 2018م. كما سيساهم التحسن النسبي في الطلب العالمي على النفط لكبرى الدول المستوردة للنفط ومن أهمها الصين واليابان والهند ودول الاتحاد الأوروبي على بقاء أسعار النفط عند هذه المستويات.

2.3 السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على مجلس التعاون

من الواضح أن اتجاه السياسة النقدية في الولايات المتحدة تتحرك في الاتجاه المعاكس للظروف الاقتصادية في دول مجلس التعاون. حيث أظهرت مؤشرات الاقتصاد الأمريكي انتعاشا خلال العام 2017م تمثلت في إرتفاع معدلات التوظيف، وإرتفاع الإنفاق الإستهلاكي، وتحسن الاستثمار في الأعمال . كما تشير المسوحات وتوقعات الأرباح إلى المزيد من المكاسب في المستقبل مع إرتفاع النمو العالمي وتعزيز صادرات الولايات المتحدة. ومع هذا التوسع الاقتصادي، يتخوف الاحتياطي الفيدرالي من إرتفاع التضخم خارج نطاق استقرار الأسعار (مستوى 2% المستهدف حاليا من لجنة السوق المفتوحة التابعة للإحتياطي الفيدرالي FOMC). نتيجة لذلك، من المرجح أن يقوم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتقليص تدريجي للسياسة النقدية ليرتفع معدل الفائدة الفيدرالية ليصل إلى 3% مع نهاية عام 2019م،

وما يتبعه ذلك من زيادة في معدلات الفائدة الأخرى. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي الأداء القوي للاقتصاد الأمريكي وإرتفاع أسعار الفائدة إلى تعزيز سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في الأجل القريب.

وسيشكل تضييق السياسة النقدية وإرتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية تحديا لدول مجلس التعاون بسبب التزاماتها بحرية حركة رأس المال ونظام ربط سعر الصرف مع الدولار الأمريكي وما يتطلبه ذلك من اتساقا (بالحد الأدنى) بين معدلات الفائدة المحلية مع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة لتقليل المخاطر على استقرار أسعار الصرف. هذا ويستمر إرتفاع أسعار الفائدة وزيادة تكاليف الاقتراض بالنسبة للمستهلكين والشركات، مع إنخفاض مستويات الإستهلاك والاستثمار والنشاط التجاري في إضافة المزيد من الضغوط على الأداء الاقتصادي. كما تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديًا إضافيًا من خلال تعزيز عملاتها المحلية بالتزامن مع إرتفاع قيمة الدولار، الأمر الذي يشكل مخاطر إضافية على القدرة التنافسية وتنويع القطاع غير النفطي.

وتستدعي هذه الأوضاع التوافق الوثيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية لتعويض آثار إرتفاع أسعار الفائدة و تعزيز ثقة المستهلكين والمستثمرين فيما يتعلق باقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل القريب.

2.4 السياسة المالية: الإيرادات و النفقات الحكومية و تمويل العجز

أدى التحسن في الإيرادات النفطية خلال عام 2017م إلى تقليل العجز في الميزان الحكومي وخفض وتيرة نمو الدين العام. كما ستساهم برامج تعزيز الإيرادات غير النفطية ومن أبرزها ضريبة القيمة المضافة في تقليل العجز في الميزان الحكومي لدول مجلس التعاون خلال الفترة القادمة. ومن المتوقع أن ينمو الإنفاق الحكومي في مجلس التعاون بمعدل 5% خلال كل من العامين 2018م و 2019م. ويشكل الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الجاري أهم محددات النمو في المدى القصير في اقتصاد مجلس التعاون نظرا لاعتماد أنشطة القطاع الأهلي على الخدمات والمشاريع الحكومية. وستساعد خطط إصلاح الموازنات المالية العامة من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام، وبرامج تحفيز النمو في القطاعات غير النفطية في تحقيق التوازن بين المحافظة على معدل النمو الاقتصادي واستدامة الإنفاق العام. ومن أبرز المخاطر على السياسة المالية هو الزيادة في أسعار الفائدة، مما سيرفع تكاليف تمويل العجز في الميزان الحكومي المستقبلي، وفاتورة خدمة الدين العام الحالي. وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على برامج الإنفاق الأخرى، لا سيما الاستثمارية منها.

2.5 الإئتمان المحلي والسيولة النقدية

تشير التوقعات إلى استمرار تراجع النمو في السيولة المحلية نتيجة رفع أسعار الفائدة في بعض دول مجلس التعاون لتتناسق مع اتجاه تضييق السياسة النقدية الأمريكية. إلا أنه مع وجود مستوى مرتفع من السيولة في القطاع البنكي، فإن تأثير تراجع النمو لن يشكل تهديداً على نمو الإئتمان المحلي خلال المدى القصير، حيث من المتوقع أن يتراجع النمو في الإئتمان المحلي بفعل إنخفاض الإستهلاك، والاستثمار العام والخاص، وتراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين بصورة أكبر من تأثير إرتفاع أسعار الفائدة.

2.6 النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

تشير التوقعات إلى تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عامي 2018م و 2019م، مع استقرار الإنتاج النفطي في سبيل محافظة دول مجلس التعاون على التزامها بخفض الإنتاج، مقارنة مع تراجع النمو العام في اقتصاد مجلس التعاون في عام 2017م بشكل أساسي نتيجة خفض الإنتاج النفطي لدول مجلس التعاون ضمن اتفاق منظمة أوبك والمنتجين المستقلين لتعزيز أسعار النفط في الأسواق العالمية. حيث انكمش القطاع النفطي لمجلس التعاون بمعدل 3.4% خلال عام 2017م. 6

وتشير التوقعات إلى أن النمو سيتحسن تدريجياً ليتراوح عند معدل 2.2% في عام 2018م، و2.8% في عام 2019م. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي سينمو بمعدل 3.9% في عامي 2018م و 2019م، كما تشير ذات التنبؤات بأن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ستنمو بمعدل 4.9% و 5.1% في عامي 2018م و 2019م على التوالي. كما أن النمو في اقتصاد مجلس التعاون يعتبر من ضمن المعدلات المنخفضة مقارنة بما تحقق خلال الفترة 2011-2014م، مما يعكس استمرار اعتماد عجلة النمو في اقتصاد مجلس التعاون على العائدات النفطية.

شكل 5: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة (%)

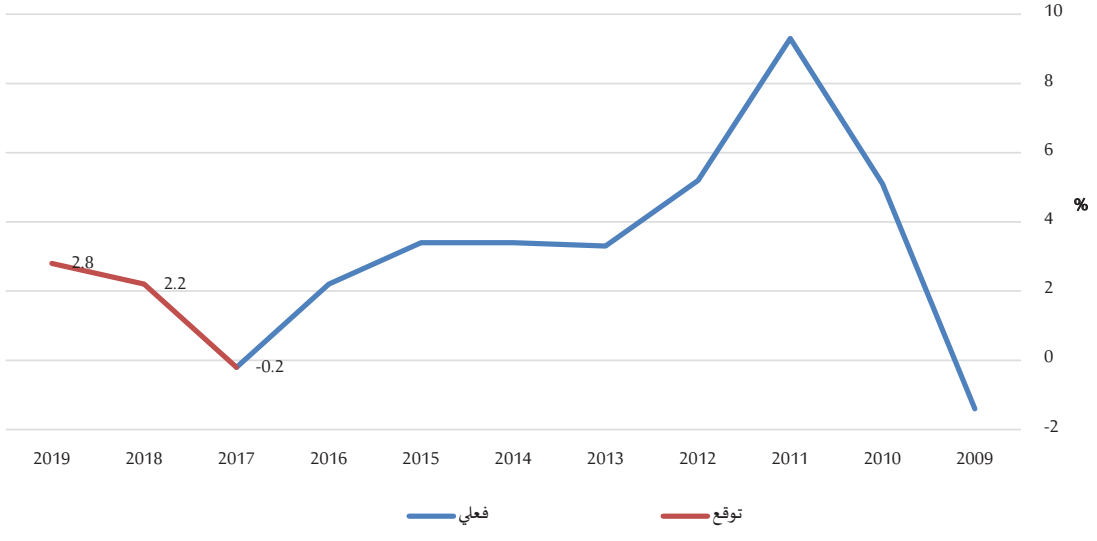

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2.7 النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة

من المتوقع أن يتحسن النمو في القطاع غير النفطي بشكل تدريجي في الأجل القريب. حيث تشير توقعات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون إلى أن القطاع غير النفطي سينمو بمعدل 2.2 % و 2.7% في عامي 2018م و 2019م على التوالي. حيث من المتوقع أن تقود قطاعات النقل والتخزين و الاتصالات والوساطة المالية النمو في القطاعات غير النفطية في المدى القصير .

ومن المخاطر التي ستؤثر على النمو في القطاعات غير النفطية تضييق الإئتمان نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة وسياسات تصحيح سوق العمل لتوطين الوظائف، حيث من المحتمل أن تؤثر هذه العوامل سلباً في معدل الاستثمار الخاص خلال الأجل القريب.

شكل 6: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة 2009 - 2019م (%)

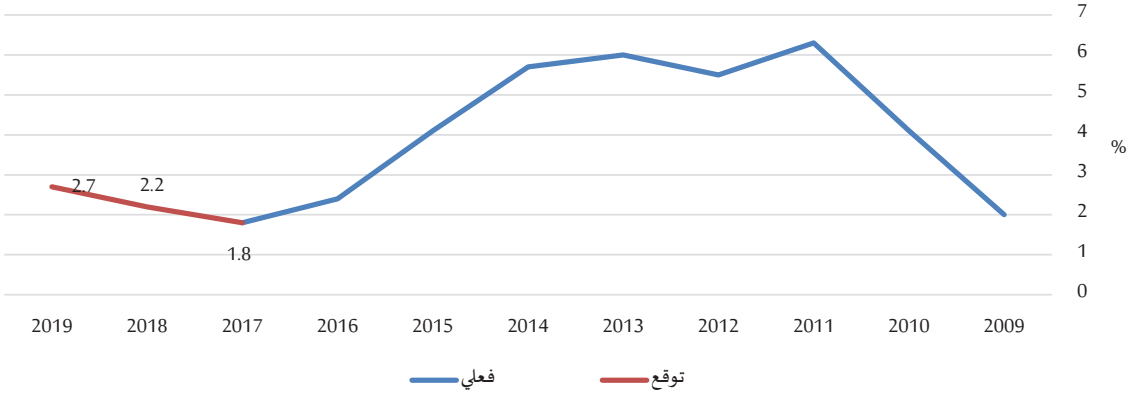

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2.8 النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

تشير توقعات المركز الإحصائي بأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سينمو خلال العامين 2018م و 2019م بمعدل 6.4% و 4.1% على التوالي. ويتأثر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدرجة كبيرة بتغير أسعار النفط، حيث من المتوقع أن ترتفع سعر سلة أوبك بنسبة 28% خلال عام 2018م لتصل في المتوسط إلى 65 دولار، وهو ما يقارب معدل التحسن في اسعار النفط خلال عام 2017م.

شكل 7: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الجارية 2009 - 2019م (%)

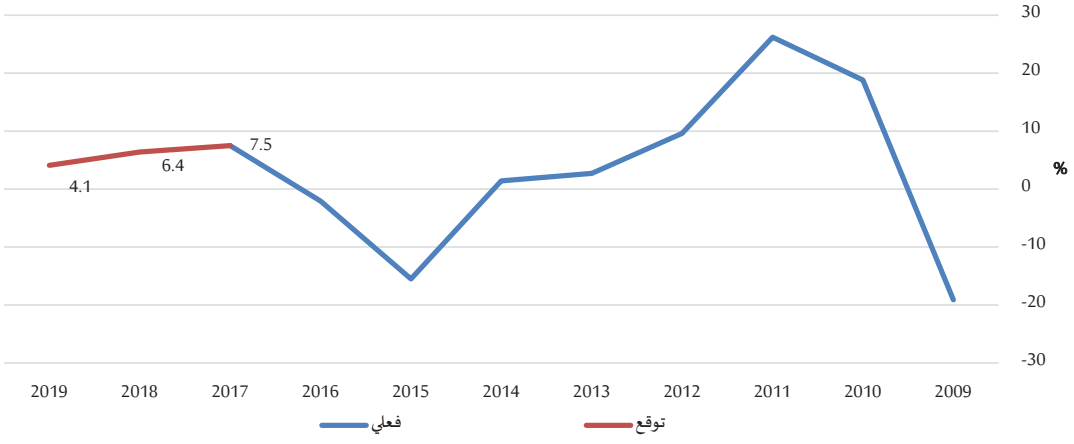

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2.9 التضخم في أسعار المستهلك

يتوقع أن يبلغ معدل التضخم السنوي (مقاساً بالتغير في مؤشر أسعار المستهلكين) نحو 2.1% في عام 2018م و 2.8% في عام 2019م. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار السلع والخدمات نتيجة عوامل داخلية. حيث ستشكل ضريبة القيمة المضافة وإرتفاع أسعار الوقود (نتيجة تقليل الدعم الحكومي عن المشتقات البترولية) وزيادة الإيرادات غير النفطية (من خلال زيادة الرسوم المختلفة) وإرتفاع أسعار الفائدة على القروض المحلية وإرتفاع تكاليف التوظيف في القطاع الخاص ضغوطاً تضخمية على أسعار السلع والخدمات. في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى اعتدال التضخم العالمي المتوقع في عامي 2018م و 2019م واستقرار أسعار السلع الأولية وأسعار الغذاء. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي الأداء القوي للاقتصاد الأمريكي وإرتفاع أسعار الفائدة إلى تعزيز سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في الأجل القريب، وبالتالي فإن مجمل هذه الإتجاهات تشير إلى تقليل مخاطر التضخم المستورد في دول مجلس التعاون.

شكل 8: التضخم في أسعار المستهلكين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء مجموعة السكن) (%)

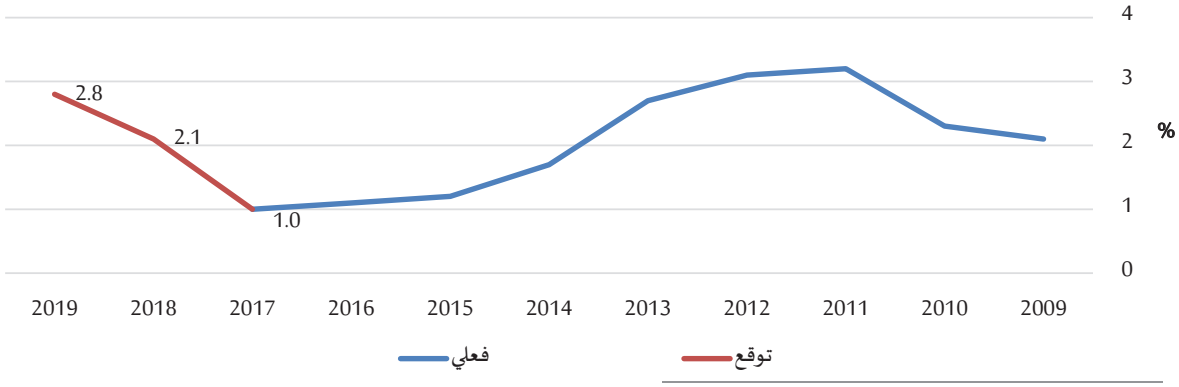

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2.10 الحساب الجاري من ميزان المدفوعات

من المتوقع أن يتحسن الحساب الجاري في عام 2018م ليصل إلى فائض بنسبة 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نتيجة تحسن الإيرادات النفطية وفائض بمعدل 3.0% في العام 2019م. حيث سيؤثر تحسن الصادرات السلعية (المرتبطة بشكل كبير بأسعار النفط والغاز) وزيادة الصادرات الخدمية، مع تطبيق برامج تعزيز الإنتاج في القطاعات غير النفطية، سيؤثر إيجابا في الحساب الجاري. وفي المقابل، فإن النمو في تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج سيعمل على تقليل الفائض في الحساب الجاري. ومن المتوقع أن يؤدي التحسن في الحساب الجاري إلى تحسن ميزان المدفوعات العام لمجلس التعاون، وإرتفاع مستوى الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنوك المركزية في عامي 2018 و 2019م.

شكل 9: الحساب الجاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) (%)

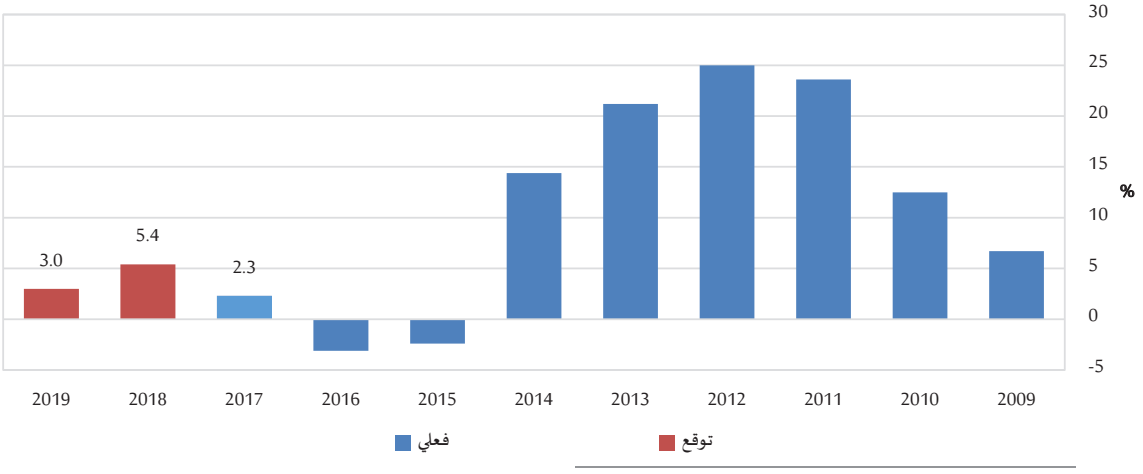

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

منهجية التوقعات

جرى استخلاص توقعات النمو الاقتصادي، والميزان الجاري الخارجي، واتجاهات الأسعار لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال نماذج عددية تعتمد على ترابط السلاسل الزمنية بين المؤشرات الاقتصادية المختلفة. حيث يتم بناء نموذج عددي لكل دولة من دول المجلس باستخدام البيانات الرسمية المتوفرة وتوقعات المصادر الدولية للتغيرات في أسواق السلع الأولية والنمو في الاقتصادات الكبرى. ويتم بعدها حساب توقعات النمو على مستوى مجلس التعاون باستخدام معدلات النمو المرجحة بأوزان سنوية تمثل مساهمة اقتصاد كل دولة في بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمجلس التعاون.

جدول 4: افتراضات المؤشرات الخارجية والداخلية

المؤشر	المصدر	2018	2019
متوسط سعر النفط الخام (متوسط سعر نفط برنت ودبي وغرب تكساس)، دولار أمريكي	متوسط توقعات مصادر متعددة	65	60
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة (%)	آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)	3.9	3.9
معدل الفائدة الفيدرالية الأمريكية (%)	وسيط توقعات لجنة السوق المفتوحة التابعة للإحتياطي الفيدرالي FOMC	2.4	2.9
معدل التضخم في أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية (%)	وسيط توقعات لجنة السوق المفتوحة التابعة للإحتياطي الفيدرالي FOMC	1.9	2.0
مؤشر السلع الأولية غير النفطية (100=2005)	صندوق النقد الدولي	142	145
الإنفاق الحكومي لمجلس التعاون	المركز الإحصائي لمجلس التعاون	%5	%5

القسم الثالث

نظرة عامة على أداء اقتصاد مجلس التعاون في عام 2017م

القسم الثالث: نظرة عامة على أداء اقتصاد مجلس التعاون في العام 2017م

3.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية بالأسعار الثابتة (100=2010)

تعتبر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هي أساس عملية التحليل الاقتصادي، حيث أنها تعكس النمو الحقيقي في الاقتصاد وذلك بالاهتمام بالكميات الفعلية للإنتاج وباستبعاد أثر إرتفاع الأسعار. وفي هذا الجانب، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً على مستوى مجلس التعاون خلال الفترة من 2013م-2016م وبنسبة سنوية بلغت في المتوسط 3.0% ، إلا أنه تراجع بما نسبته 0.2% خلال عام 2017م نتيجة إنخفاض نشاط القيمة المضافة للقطاع النفطي بحوالي 3.4%، حيث وصل إلى ما قيمته 1,479.3 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 1482.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016م (شكل 10).

شكل 10: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون، 2013-2017م

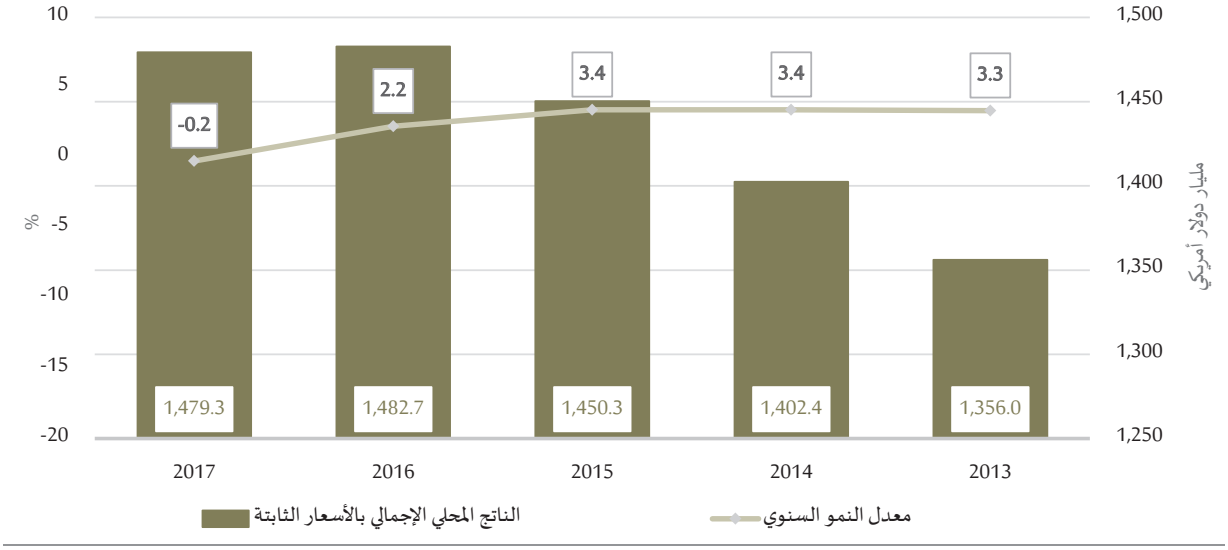

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وعلى مستوى دول مجلس التعاون، فقد حققت مملكة البحرين أعلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، إذ نما بمعدل 3.8%، وكذلك نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل 1.6% و0.8% في كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2017م على التوالي، وبالمقابل تراجع الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في دولة الكويت بمعدل 2.8% وكذلك تراجع بمعدل 0.9% في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خلال عام 2017م (جدول 5).

جدول 5: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل النمو السنوي لدول مجلس التعاون لعام 2017م (%)

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مجلس التعاون
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	387.3	33.0	684.2	74.1	222.2	129.5	1,479.3
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	0.8	3.8	0.9-	0.9-	1.6	2.8-	0.2-

*سنة الأساس (100=2013) لدولة قطر

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وعلى عكس القيمة المضافة بالأسعار الجارية، فقد شهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي (يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) تراجعا بالأسعار الثابتة على مستوى مجلس التعاون بمعدل 3.4% خلال عام 2017م نتيجة لخفض انتاج النفط إلتزاما باتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط حتى نهاية العام 2018م لتعزيز أسعار النفط العالمية. وبلغت القيمة المضافة للقطاع النفطي في العام 2017م ما مقداره 562.2 مليار دولار أمريكي، مقابل 582.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016م. وبالمقابل شهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي نموا بالأسعار الثابتة في عام 2017م بلغت نسبته 2.0%، لتصل إلى 926.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، مقارنة بـ 908.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م (شكل11،جدول6).

شكل 11: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل النمو السنوي للقطاعين النفطي وغير النفطي لمجلس التعاون، 2013-2017م

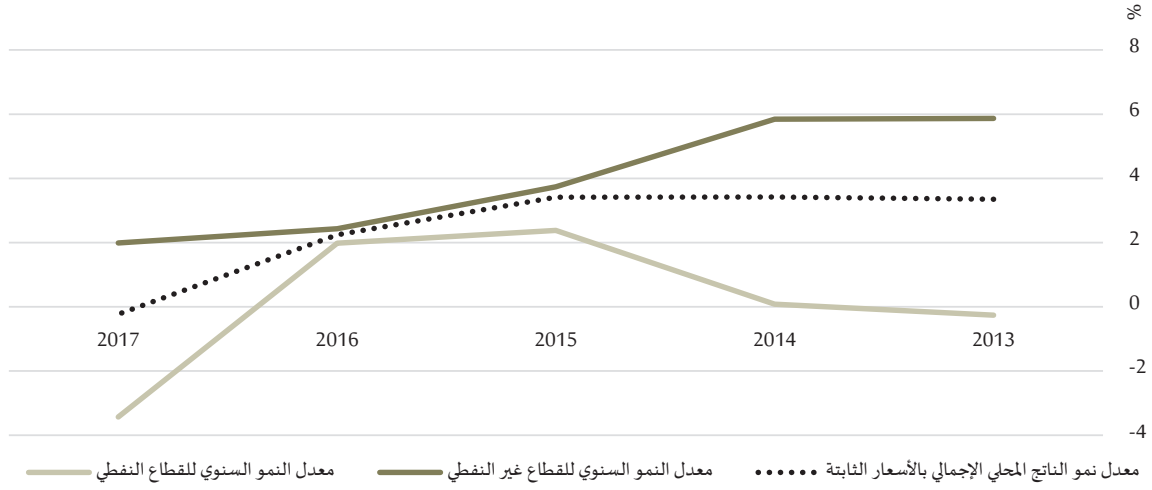

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جدول 6: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون حسب القطاعين النفطي وغير النفطي، 2013-2017م

البيان	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
القيمة المضافة للقطاع النفطي* (مليار دولار أمريكي)	557.1	557.6	570.8	582.2	562.2
معدل النمو السنوي (%)	-0.3	0.1	2.4	2.0	-3.4
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	41.1	39.8	39.4	39.3	38.0
القيمة المضافة للقطاع غير النفطي (مليار دولار أمريكي)	807.5	854.7	886.6	908.1	926.2
معدل النمو السنوي (%)	5.9	5.8	3.7	2.4	2.0
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	59.5	60.9	61.1	61.2	62.6
الضرائب مخصوما منها الإعانات على الإنتاج (مليار دولار أمريكي)	-8.6	-9.8	-7.2	-7.6	-9.1
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة** (مليار دولار أمريكي)	1,356.0	1,402.4	1,450.3	1,482.7	1,479.3
معدل النمو السنوي (%)	3.3	3.4	3.4	2.2	-0.2

*القطاع النفطي: يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة

**سنة الأساس 2010=100

وحققت جميع الأنشطة الاقتصادية ضمن القطاع غير النفطي معدلات نمو سنوي إيجابية خلال عام 2017م. ومن حيث أهم الأنشطة ضمن هذا القطاع فقد حققت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية نموا سنويًا في القيمة المضافة بالأسعار الثابتة بما نسبته 3.7% في عام 2017م، ووصلت القيمة المضافة إلى ما مقداره 204.0 مليار دولار أمريكي، مقارنة بما مقداره 196.7 مليار دولار أمريكي عام 2016م. وكذلك حققت أنشطة الصناعات التحويلية وأنشطة الإدارة العامة والدفاع وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم معدلات نمو سنوية بلغت ما نسبته 1.6% و1.0% و1.1% على التوالي في عام 2017م، مقارنة بعام 2016م (شكل 12). وسجلت القيمة المضافة لأنشطة الكهرباء والغاز وإمدادات المياه أعلى نسبة نمو سنوي بالأسعار الثابتة حيث وصلت إلى 4.9%، وارتفعت القيمة المضافة لهذه الأنشطة من 27.3 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، لتصل إلى 28.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

شكل 12: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2013-2017م

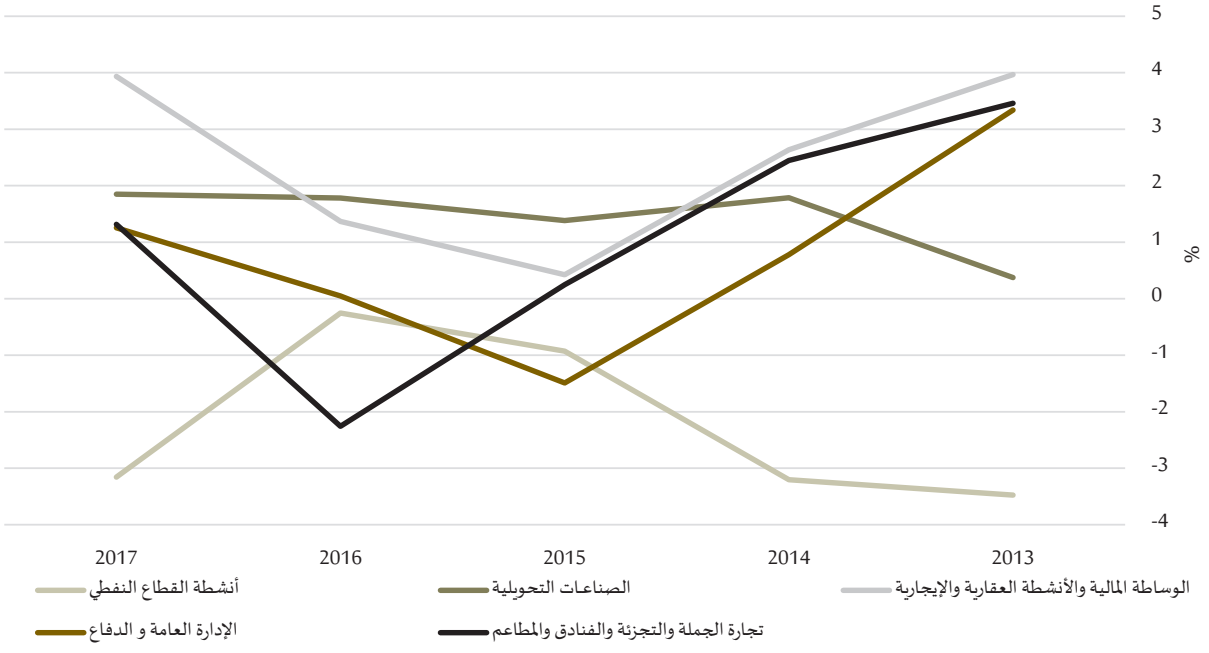

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

والجدير بالذكر أن المخفض الضمني السعري قد تراجع بشكل ملحوظ خلال الفترة 2013-2016م، حيث انخفض من مستوى 119.5 خلال عام 2013م ليصل إلى 91.7 خلال عام 2016م، ويعكس هذا التراجع التغيرات في أسعار السلع والخدمات وخصوصا تلك المتعلقة بشكل أساسي بأسعار النفط، حيث يظهر تأثير إنخفاض أسعار النفط على مستويات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبالتالي إنخفاض قيمة المخفض الضمني السعري للناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، وفي عام 2017م ارتفعت قيمة المخفض الضمني السعري لتصل إلى 98.8 وجاء هذا الإرتفاع نتيجة لتحسن أسعار النفط في عام 2017م (شكل13).

شكل 13: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (100=2010) والمخفض الضمني السعري لمجلس التعاون، 2013-2017م

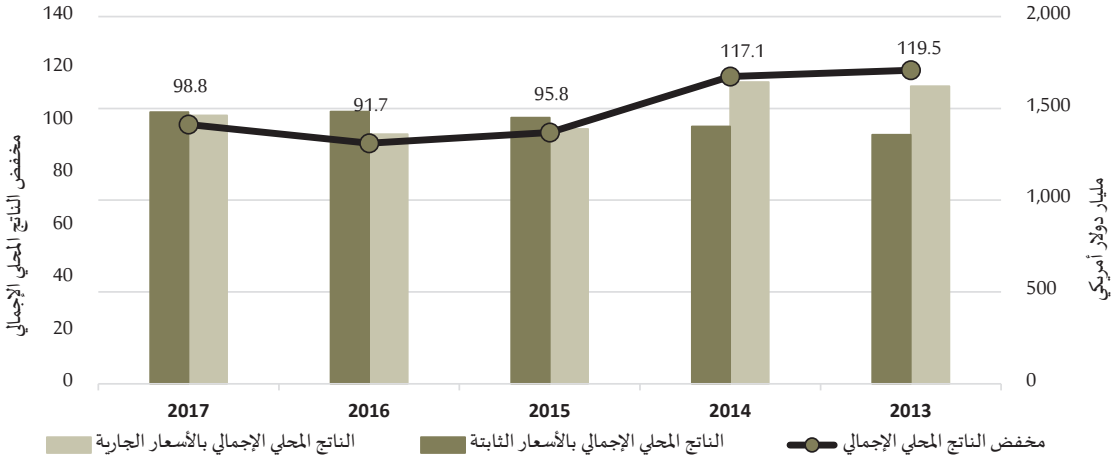

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ومن جهة الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فقد ارتفعت قيمة الإنفاق الإستهلاكي النهائي في عام 2017م بمعدل 2.1% حيث بلغت ما قيمته 720.1 مليار دولار أمريكي مقارنة، بما قيمته 705.3 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وقد ساهم هذا الإنفاق بما نسبته 48.7% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمجلس التعاون خلال عام 2017م (شكل14). ويمثل الإنفاق الإستهلاكي النهائي الحكومي ما نسبته 34.8%من قيمة الإنفاق الإستهلاكي النهائي. وبلغ الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص على مستوى مجلس التعاون خلال عام 2017م ما قيمته 469.2 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 459.6 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مرتفعًا بذلك بما نسبته 2.1%.

وفيما يتعلق بإجمالي التكوين الرأسمالي، فقد انخفض خلال عام 2017م بما نسبته 2.7%، حيث وصل إلى ما قيمته 403.4 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 414.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، ويمثل إجمالي التكوين الرأسمالي ما نسبته 27.3% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمجلس التعاون خلال عام 2017م.

وتراجعت قيمة صافي الصادرات من السلع والخدمات (الصادرات من السلع والخدمات ناقصًا الواردات من السلع والخدمات) بالأسعار الثابتة بمعدل 1.9% خلال عام 2017م لتصل إلى 359.8 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 366.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، حيث انخفضت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بما نسبته 0.2% لتصل إلى ما قيمته 951.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، مقارنة بما قيمته 952.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م. وبالمقابل، ارتفعت قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة 0.9% خلال عام 2017م لتصل إلى ما قيمته 591.4 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 586.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م. وبلغت المساهمة النسبية للصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017م ما نسبته 64.3%، بينما بلغت المساهمة النسبية

للواردات من السلع والخدمات بالقيمة المطلقة (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) ما نسبته 40.0%.

شكل 14: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2013-2017م

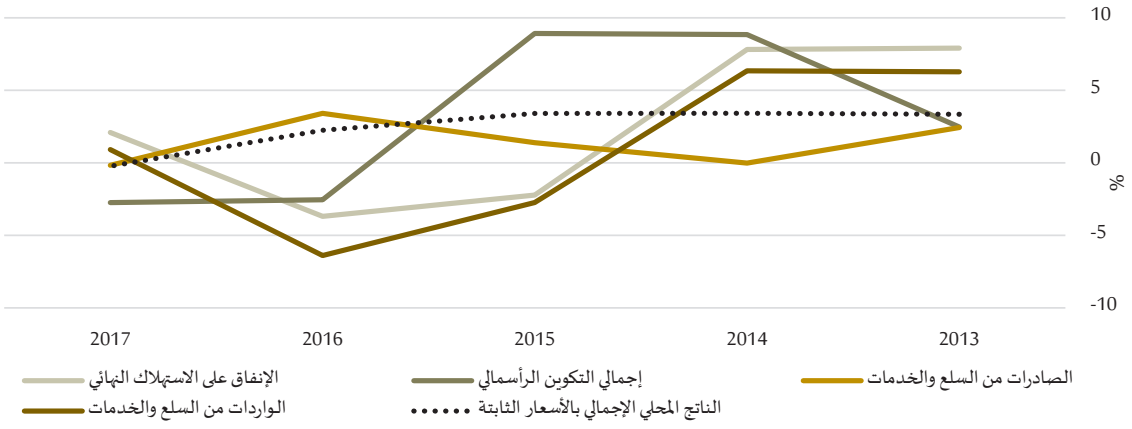

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

3.2 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون في عام 2017م أعلى معدل نمو سنوي منذ العام 2013م، حيث بلغ ما نسبته 7.5% وبقيمة وصلت إلى 1,461.9 مليار دولار أمريكي، وجاء هذا النمو بعد التراجع في العامين 2015م و2016م وبنسبة 15.5% و2.1% على التوالي (شكل 15).

شكل15: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون، 2013-2017م

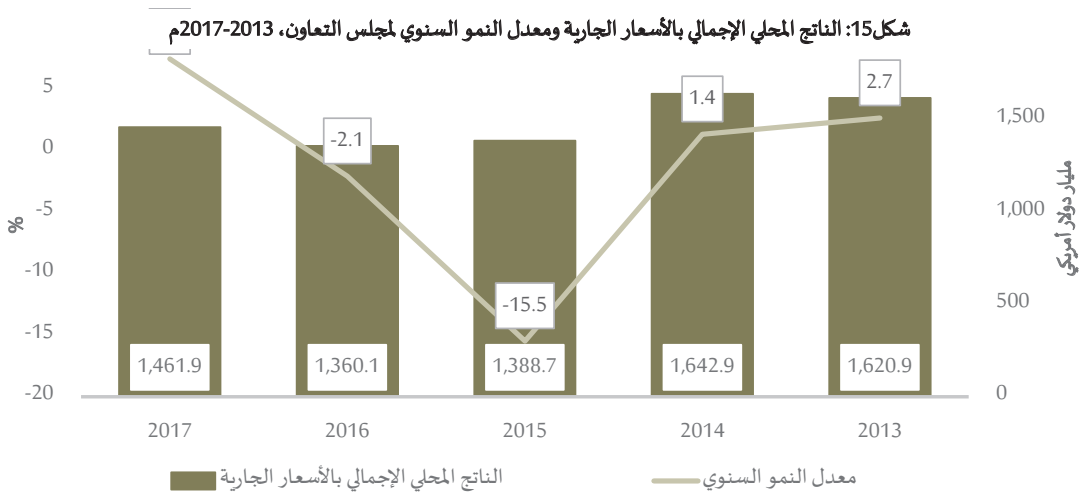

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وعلى مستوى دول المجلس، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2017م في كلٍ من دولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين بمعدلات بلغت 10.5% و10.0% و9.6% على التوالي، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل دولة 119.5 و166.9 و35.3 مليار دولار أمريكي، على التوالي في عام 2017م. بالإضافة إلى ذلك، حققت كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية معدلات نمو بلغت ما نسبته 7.3% و7.2% و6.5% على التوالي في عام 2017م ليصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل دولة ما قيمته 70.8 و382.6 و689.7 مليار دولار أمريكي، على التوالي. وتشير البيانات إلى أن الاتجاه العام للنمو في دول مجلس التعاون متوازٍ في أغلب الأعوام، ويعود ذلك إلى التشابه الكبير في هيكلة اقتصاد دول المجلس واعتمادها بشكل أساسي على قطاع النفط والذي يتأثر بتغير أسعار النفط في الاسواق العالمية (شكل 16).

شكل 16: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون، 2013-2017م

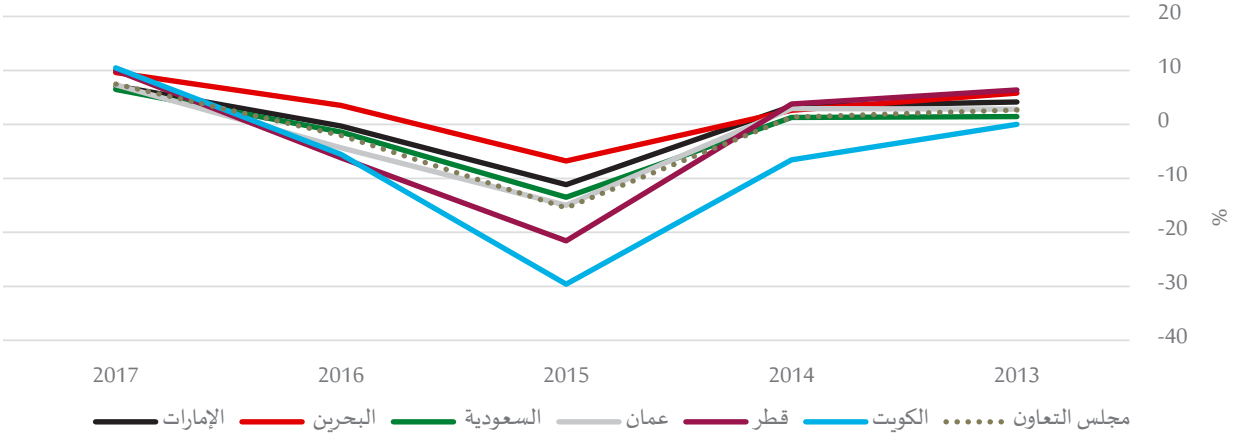

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وعلى صعيد مساهمات دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون في عام 2017م، فقد ساهمت المملكة العربية السعودية بما نسبته 47.0%، وساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة بما نسبته 26.2%، بينما ساهمت كل من دولة قطر ودولة الكويت وسلطنة عمان بما نسبته 11.4%و8.2% و4.8% على التوالي، وساهمت مملكة البحرين بما نسبته 2.4% (شكل 17).

شكل 17: المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون حسب دول المجلس، 2017م

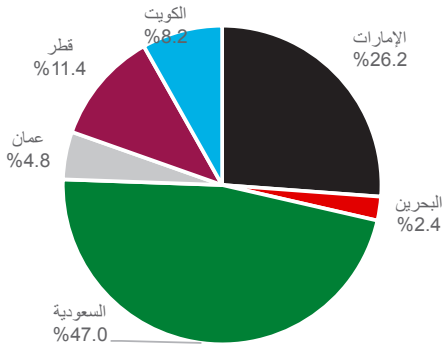

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ونظرًا لاعتماد اقتصاد مجلس التعاون بشكل كبير على صادرات النفط الخام ومشتقاته، جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مدفوعا بالنمو الذي حققه القطاع النفطي في عام 2017م، حيث نمت القيمة المضافة بالأسعار الجارية لهذا القطاع بما نسبته 22.1% وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار النفط الخام في عام 2017م،حيث وصل متوسط سعر برميل النفط الخام إلى ما يقارب 52.8 دولار أمريكي مقارنة بـ 42.8 دولار أمريكي للبرميل في عام 2016م (شكل 18).

شكل 18: تغير سعر النفط العالمي ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابته، 2013 – 2017م

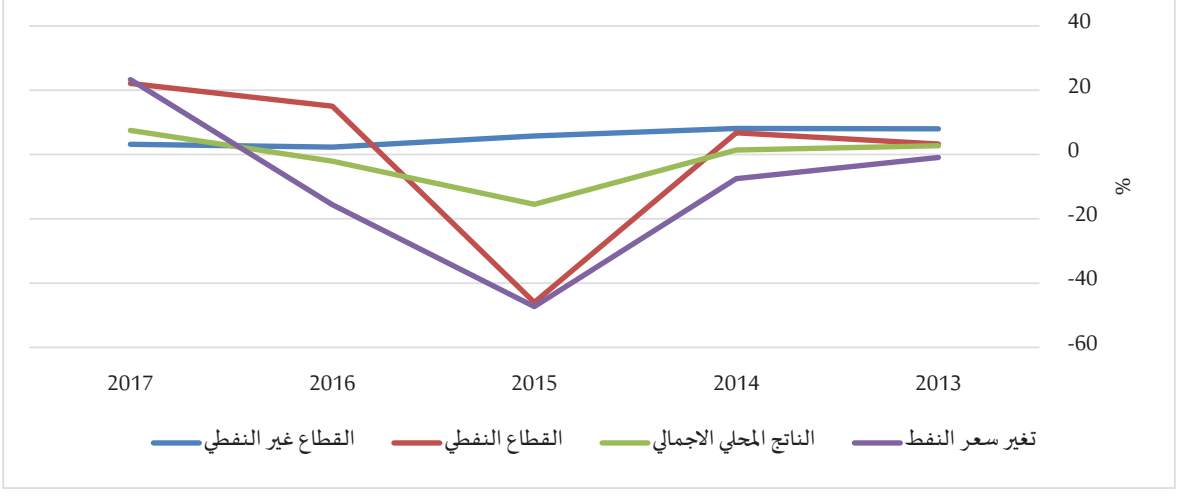

المصدر: سعر النفط من بيانات صندوق النقد الدولي

وبالرغم من تراجع مساهمة القطاع النفطي (يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون في السنوات الأخيرة من 45.6% في عام 2013م وصولا إلى ما نسبته 26.4% خلال عام 2017م، لا يزال القطاع النفطي يشكل أهمية كبيرة في اقتصادات دول مجلس التعاون، وشهدت القيمة المضافة له نموًا كبيرًا بلغت نسبته 22.1% في عام 2017م مقارنة بعام 2016م، حيث وصلت إلى ما قيمته 385.8 مليار دولار أمريكي. (شكل 19).

شكل 19: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2013-2017م

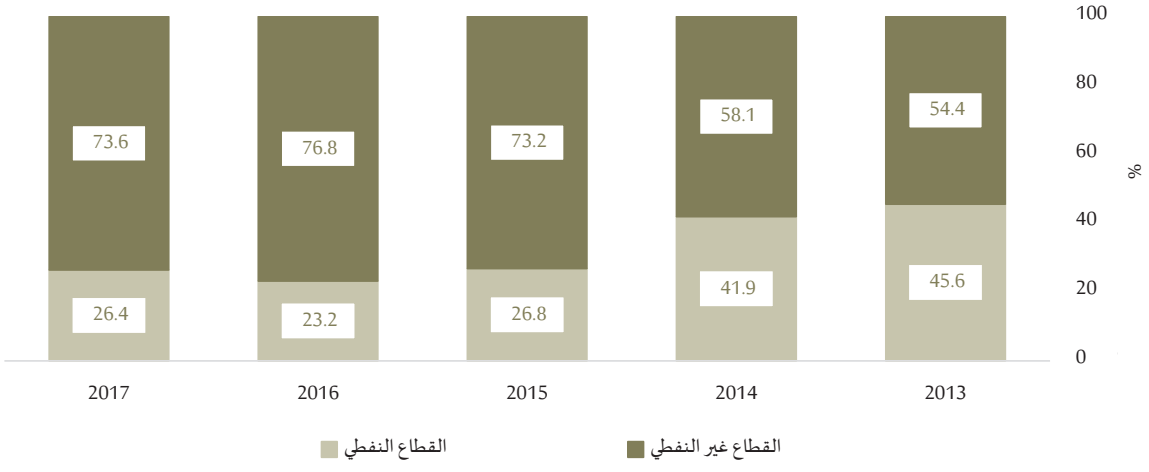

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ونتيجة التغيرات في أسعار النفط العالمية من الملاحظ تراجع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في جميع دول المجلس خلال الفترة 2013-2016م، حيث انخفضت هذه المساهمة لتصل في عام 2016م إلى قرابة نصف ما كانت عليه في عام 2013م.

وفي عام 2017م زادت مساهمة القطاع النفطي من الناتج في جميع دول المجلس نتيجة لتحسن أسعار النفط حيث وصلت هذه النسبة إلى 42.0% في دولة الكويت و32.3% و29.0% و25.0% في كل من دولة قطر وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية على التوالي، في حين بلغت 22.3% في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي مملكة البحرين كانت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي الأقل بين دول المجلس إذ بلغت 12.4% في عام 2017م (جدول 7).

جدول 7: المساهمة النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون (%)، 2013-2017م

البيان	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
مجلس التعاون	45.6	41.9	26.8	23.2	26.4
الإمارات	36.9	34.1	21.8	19.3	22.3
البحرين	25.4	23.3	13.3	11.1	12.4
السعودية	43.7	39.5	24.0	21.6	25.0
عمان	49.1	46.4	33.1	26.4	29.0
قطر	55.7	52.5	37.5	29.7	32.3
الكويت	63.5	60.8	42.9	38.5	42.0

• **القطاع النفطي:** يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية ضمن القطاع غير النفطي، سجلت القيمة المضافة بالأسعار الجارية لجميع الأنشطة نمواً موجباً خلال عام 2017م، ومن حيث أهم الأنشطة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فقد نمت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية بما نسبته 3.3% في عام 2017م مقارنه بعام 2016م، حيث وصلت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 16.6% في عام 2017م(شكل 20)، ووصلت القيمة المضافة لهذه الأنشطة الى ما قيمته 242.6 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، مقارنه بما قيمته 234.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وكذلك ساهمت أنشطة الإدارة العامة والدفاع بما مقداره 13.4% في الناتج المحلي الإجمالي، مُحققةً نموا بنسبة 2.1%، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا النشاط من 191.7 مليار دولار أمريكي في عام 2016م لتصل إلى 195.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017م. وحققت كل من أنشطة الصناعات التحويلية وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم نموا بلغت نسبته 7.0% و0.6% في عام 2017م، وبلغت نسبة مساهمة كل منهما 10.9% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017م. وكذلك حققت أنشطة التشييد، وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات وأنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي نموا بالأسعار الجارية في عام 2017م بمعدل 1.7%، 3.3%، 4.1% على التوالي، مقارنةً بعام 2016م، وساهمت هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017م بما مقداره 7.6%، 7.0%، 4.4% على التوالي.

شكل 20: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2017م

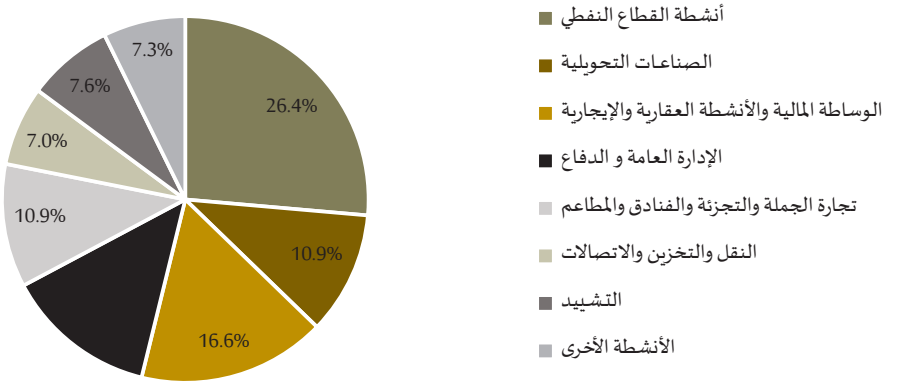

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ومن جهة الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تشير البيانات الرسمية إلى أن قيمة الإنفاق الإستهلاكي النهائي وصلت إلى 852.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، مقارنة بـ 828.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مرتفعة بذلك بما نسبته 2.9% بعد تراجعها بنسبة 1.4% في عام 2016م، وقد ساهم هذا الإنفاق بما نسبته 58.3% في الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون خلال عام 2017م (شكل 21). ومثل الإنفاق الإستهلاكي النهائي الحكومي ما نسبته 35.0% من قيمة الإنفاق الإستهلاكي النهائي، فبلغ ما قيمته 298.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، مقابل ما قيمته 293.9 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، أي بإرتفاع في هذا الإنفاق بنسبة 1.5%، وارتفع الإستهلاك النهائي الخاص على مستوى مجلس التعاون خلال عام 2017م ليصل إلى ما قيمته 554.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 534.9 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مرتفعًا بذلك بما نسبته 3.7%.

وفيما يتعلق بإجمالي التكوين الرأسمالي فقد نما بنسبة بسيطة بلغت 0.1% خلال عام 2017م، حيث وصل إلى ما قيمته 428.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة بما قيمته 427.9مليار دولار أمريكي في عام 2016م، وساهم إجمالي التكوين الرأسمالي بما نسبته 29.3% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في عام 2017م.

ومن الملاحظ الإرتفاع الكبير في قيمة صافي الصادرات من السلع والخدمات (الصادرات من السلع والخدمات ناقصًا الواردات من السلع والخدمات) خلال عام 2017م لتصل إلى 180.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 103.4 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بما نسبته 12.5%، مقارنة بالعام 2016م متأثرة بالتحسن في أسعار النفط العالمية لتصل الى ما قيمته 833.1 مليار دولار أمريكي، وكذلك ارتفعت قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة 2.5% خلال عام 2017م، مقارنة بعام 2016، لتصل إلى ما قيمته 652.4 مليار دولار أمريكي. ونتيجة لذلك فقد بلغت المساهمة النسبية للصادرات من السلع والخدمات خلال عام 2017م لتصل إلى ما نسبته 57.0% من إجمالي قيمة الناتج المحلي لدول مجلس التعاون، مقارنة بنسبة مساهمة بلغت 54.4% في عام 2016م.

وانخفضت المساهمة النسبية للواردات من السلع والخدمات بالقيمة المطلقة (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) لتصل إلى 44.6% في عام 2016م مقارنة بـ 46.8% خلال عام 2016م.

شكل 21: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون، 2013 - 2017م

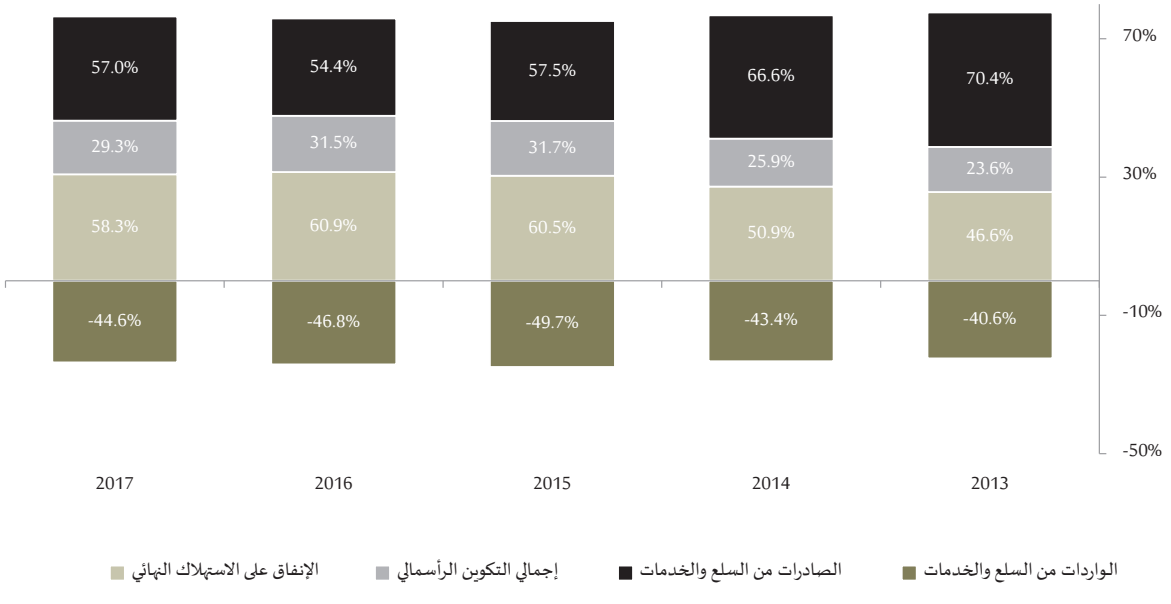

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

3.3 العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجل إجمالي الدخل القومي على مستوى مجلس التعاون إرتفاعا بما نسبته 7.5% خلال عام 2017م، حيث وصل إلى ما قيمته 1,461.9 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 1,360.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016م (جدول 9). وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -121.4 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، وبالتالي بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 1,340.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1,232.6 مليار دولار أمريكي في عام 2016م مرتفعًا بنسبة بلغت 8.8% خلال عام 2017م. بالإضافة إلى ذلك بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 487.8 مليار دولار أمريكي خلال عام 2017م، مقارنة بما قيمته 403.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م مرتفعًا بذلك بنسبة 20.8%.

جدول 8: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمجلس التعاون، 2013-2017م

البيان	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	1,620.9	1,642.9	1,388.7	1,360.1	1,461.9
معدل النمو السنوي (%)	2.7	1.4	-15.5	-2.1	7.5
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	-109.2	-117.8	-130.0	-127.4	-121.4
معدل النمو السنوي (%)	-25.1	-7.9	-10.4	2.0	4.8
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) ((مليار دولار أمريكي)	1,511.8	1,525.1	1,258.7	1,232.6	1,340.5
معدل النمو السنوي (%)	1.4	0.9	-17.5	-2.1	8.8
4. الإنفاق على الإستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	755.6	836.2	840.6	828.8	852.7
معدل النمو السنوي (%)	10.3	10.7	0.5	-1.4	2.9
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	756.2	688.9	418.1	403.9	487.8
معدل النمو السنوي (%)	-6.2	-8.9	-39.3	-3.4	20.8

3.4 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بالرغم من تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون خلال الفترة 2013 – 2016م، من 33.0 ألف دولار أمريكي في العام 2013م ليصل إلى ما قيمته 25.4 ألف دولار أمريكي في عام 2016م، إلا أنه حقق نموًا بلغت نسبته 5.1% في عام 2017م ليصل إلى ما قيمته 26.7 ألف دولار أمريكي (شكل 22).

شكل 22: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي لمجلس التعاون، 2013-2017م

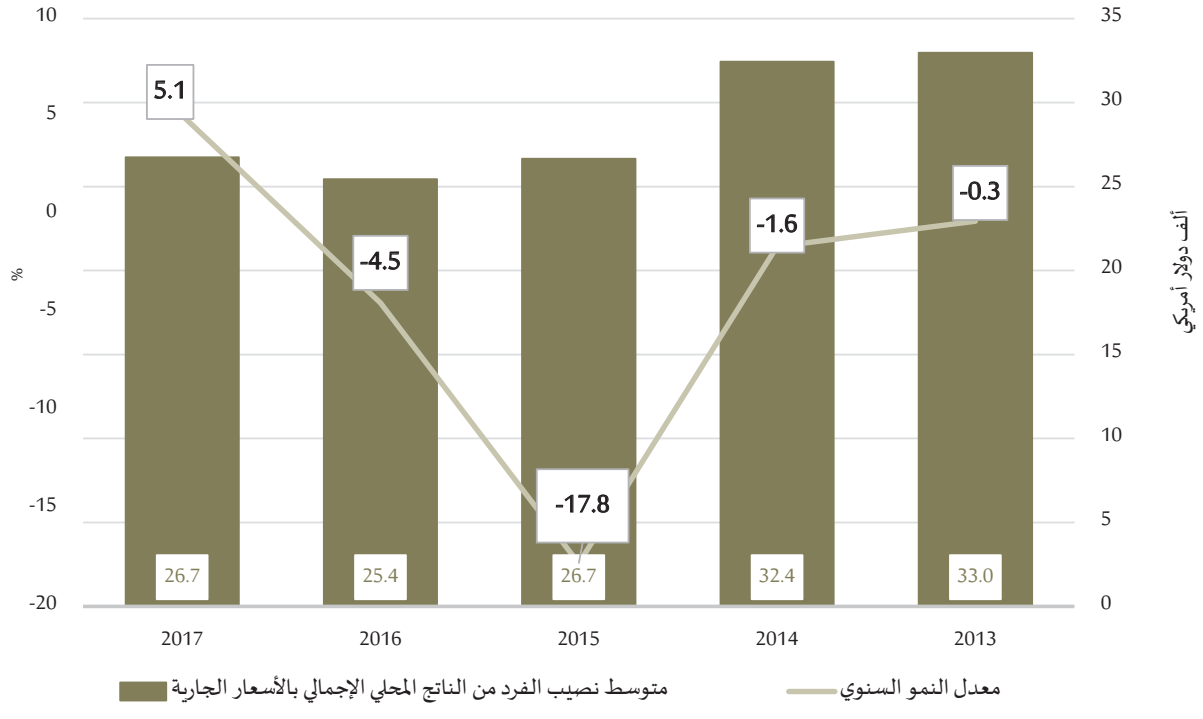

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وتعتبر دولة قطر من أعلى دول العالم في هذا المؤشر فقد احتلت مراتب متقدمة عالميًا، كما تأتي في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون بمتوسط بلغ نحو 63.2 ألف دولار أمريكي في عام 2017م، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، حيث بلغ فيهما ما مقداره 41.9 و28.3 ألف دولار أمريكي، وفي مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان بلغ ما مقداره 23.5 و 21.1 و15.5 ألف دولار أمريكي على التوالي في عام 2017م.(شكل 23).

شكل 23: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى دول المجلس ومعدل النمو السنوي ، 2013-2017م

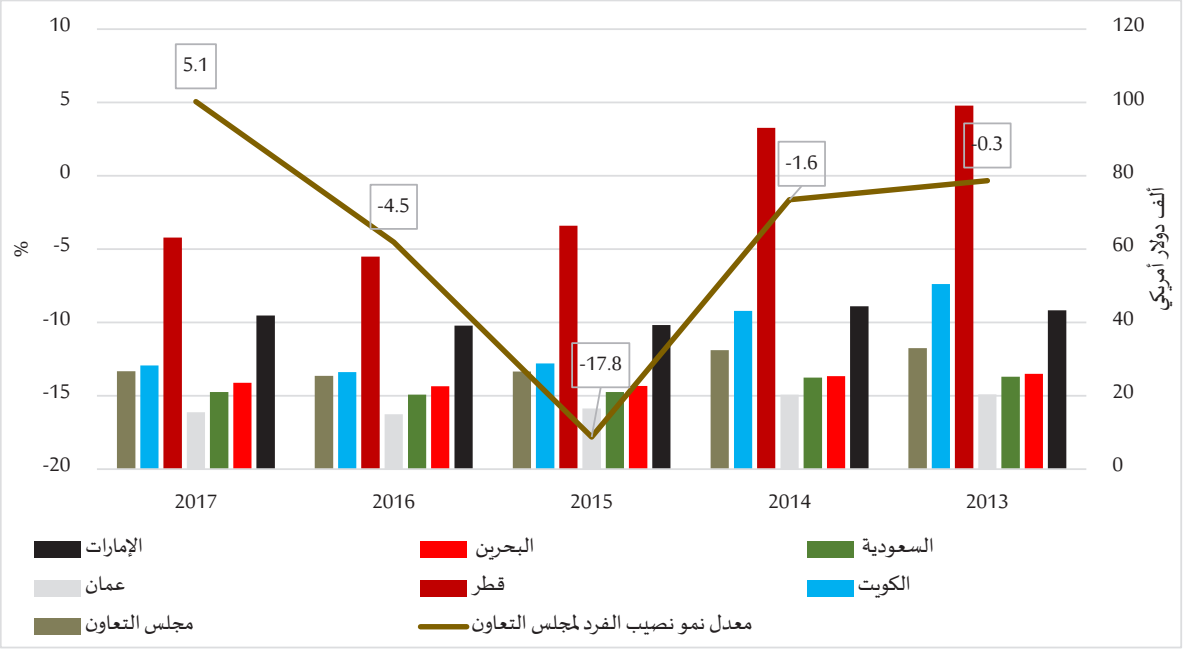

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

3.5 أبرز مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمجلس التعاون

حافظت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مستويات منخفضة من التضخم في أسعار المستهلك خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ التضخم في مجلس التعاون في العام 2016م و2017م ما نسبته 1.1% و 1.0% على التوالي (جدول 9). كما تظهر السلسلة الزمنية تراجعًا ثابتًا لمعدل التضخم العام لمجلس التعاون منذ العام 2013م، حيث تراجع معدل التضخم بصورة ثابتة من 2.7% في عام 2013م ليصل إلى 1.0% في العام 2017م.

وتعتبر معدلات التضخم التي سُجلت في دول مجلس التعاون متدنية مقارنة بمعدلات التضخم في الدول النامية والاقتصاديات الناشئة. ومن أبرز الأسباب التي ساعدت على استقرار أسعار المستهلك في مجلس التعاون خلال الفترة 2013-2017م الإنخفاض في معدلات التضخم العالمية، واستقرار أسعار الغذاء والسلع الأساسية، واستقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الرئيسية، هذا بجانب السياسات الاقتصادية الكلية التي تتبعها دول المجلس واستقرار القطاع البنكي والمالي في مجلس التعاون.

ويتأثر معدل التضخم في مجلس التعاون بشكل أساسي بمعدلات التضخم العالمية نتيجة اعتماد دول مجلس التعاون على الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية. وتشكل أسعار الغذاء مصدراً مهما من مصادر التضخم المستورد في دول مجلس التعاون، إذ تساهم مجموعة الغذاء بنسبة كبيرة في مؤشر أسعار المستهلك، كما تعتبر مجموعة الغذاء من أكثر المجموعات عرضة للتقلب بسبب تأثيرات المناخ والقيود على التجارة. كما ساهمت سياسة سعر الصرف الثابت التي تتبعها دول مجلس التعاون (المربوط بالدولار الأمريكي باستثناء

دولة الكويت) في التقليل من آثار التضخم المستورد نظرا لاستقرار سعر صرف الدولار الأمريكي بشكل عام أمام العملات الرئيسية خلال الفترة 2013-2017م.

من جانب آخر فإن التضخم المحلي يتأثر بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والبنكية. وعليه، فإن استمرار دول المجلس في تنويع اقتصادياتها من خلال التوسع في الأنشطة غير النفطية بهدف تقليص الاعتماد الكبير على النفط، وتقليل الاعتماد على واردات السلع الإستهلاكية سيسهم في تحقيق مزيدا من الاستقرار الاقتصادي وما ينتج عنه من المحافظة على مستويات التضخم المتدنية. وخلال الفترة 2015-2017م، ساهمت سياسات الإنفاق الحكومي المحافظة في تقليل الضغوط التضخمية الناتجة من زيادة الطلب المحلي وإرتفاع السيولة النقدية.

جدول 9: الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لمجلس التعاون الخليجي سنة الأساس 2007=100 ، 2015-2017م

المجموعة	الرقم القياسي العام (2007=100)			معدل التضخم (%)	
	2015م	2016م	2017م	2016/2015م	2017/2016م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	143.5	143.0	143.1	-0.3	0.0
التبغ	158.3	175.3	215.3	10.8	22.8
الملابس والأحذية	110.7	112.0	110.5	1.2	-1.4
الأثاث والأدوات المنزلية	131.0	132.0	131.9	0.8	-0.1
الصحة	114.1	116.1	117.2	1.7	1.0
النقل	119.4	122.2	125.3	2.3	2.6
الاتصالات	94.2	94.2	93.1	0.0	-1.1
الثقافة والترفيه	113.8	114.2	111.4	0.3	-2.4
التعليم	142.6	148.1	152.3	3.9	2.8
المطاعم والفنادق	133.7	135.1	136.2	1.1	0.8
السلع والخدمات المتنوعة	128.4	129.4	134.5	0.8	3.9
الرقم القياسي العام باستثناء السكن	**126.7**	**128.1**	**129.3**	**1.1**	**1.0**

*المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

3.6 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمجلس التعاون 2013-2017م

تظهر السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لمجلس التعاون خلال الفترة 2013-2017م اتجاهًا تصاعديًا بسيطًا منسوبًا إلى سنة الأساس 2007م، حيث بلغ الرقم القياسي العام السنوي لأسعار المستهلك لمجلس التعاون 129.3 نقطة في العام 2017م مرتفعا من مستوى 123.0 في عام 2013م (جدول 10).

كما تظهر السلسلة الزمنية تباينًا في اتجاه الأرقام القياسية للمجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام. ففي حين تظهر مجموعات المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية والملابس والأحذية والاتصالات والثقافة والترفيه استقراراً خلال الفترة 2013-2017م، تأخذ الأرقام القياسية لمجموعات التبغ والأثاث والأدوات المنزلية والصحة والنقل والتعليم اتجاهاً تصاعدياً خلال نفس الفترة.

جدول 10: الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلكين لمجلس التعاون الخليجي سنة الأساس 2007=100 ، 2013-2017م

المجموعة	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	139.8	142.2	143.5	143.0	143.1
التبغ	149.0	155.3	158.3	175.3	215.3
الملابس والأحذية	109.2	110.4	110.7	112.0	110.5
الأثاث والأدوات المنزلية	125.3	129.0	131.0	132.0	131.9
الصحة	110.5	112.2	114.1	116.1	117.2
النقل	116.2	117.7	119.4	122.2	125.3
الاتصالات	94.1	94.5	94.2	94.2	93.1
الثقافة والترفيه	113.1	114.0	113.8	114.2	111.4
التعليم	132.1	138.1	142.6	148.1	152.3
المطاعم والفنادق	129.6	130.9	133.7	135.1	136.2
السلع والخدمات المتنوعة	124.9	126.7	128.4	129.4	134.5
الرقم القياسي العام باستثناء السكن	**123.0**	**125.2**	**126.7**	**128.1**	**129.3**

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حيث تراوح الرقم القياسي في المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام (باستثناء السكن) لمجلس التعاون بين 215.3 نقطة في مجموعة التبغ و93.1 نقطة في مجموعة الاتصالات. يظهر (شكل 24) اتجاه الرقم القياسي في المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام. ومن الملاحظ إرتفاع الرقم القياسي لمجموعة التبغ بشكل متسارع خلال عامي 2016 و 2017م نتيجة لتطبيق بعض دول مجلس التعاون لضريبة إنتقائية على التبغ. كما يلاحظ أيضا الاتجاه الصعودي في الرقم القياسي لمجموعة النقل نتيجة تخفيض الدعم التي تقدمه دول مجلس التعاون للمشتقات النفطية المستهلكة محليًا. ومن المجموعات التي شهدت إرتفاعا في الرقم القياسي في السنوات

شكل 24: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لأهم المجموعات المكونة للرقم القياسي العام باستثناء السكن لمجلس التعاون، 2013-2017م

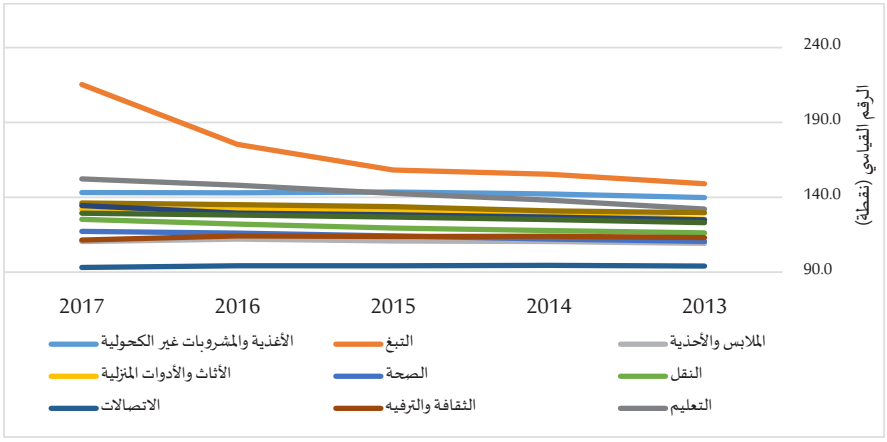

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

3.7 معدل التضخم في أسعار المستهلك على مستوى مجلس التعاون

شهد معدل التضخم العام لمجلس التعاون (باستثناء السكن) إرتفاعا طفيفا خلال عام 2017م ليبلغ 1.0% مقارنة بمعدل 1.1% في العام 2016م، حيث تظهر السلسلة الزمنية تراجعًا ثابتًا لمعدل التضخم العام لمجلس التعاون منذ العام 2013م، حيث تراجع معدل التضخم من 2.7% في عام 2013م ليصل إلى 1.0% في العام 2017م (جدول 11).

جدول 11: معدلات التضخم لمجلس التعاون الخليجي سنة الأساس 2007=100 ، 2013-2017م

المجموعة	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	4.4	1.7	0.9	-0.3	0.0
التبغ	9.1	4.2	1.9	10.8	22.8
الملابس والأحذية	0.9	1.1	0.3	1.2	-1.4
الأثاث والأدوات المنزلية	3.3	2.9	1.6	0.8	-0.1
الصحة	2.2	1.5	1.7	1.7	1.0
النقل	1.5	1.3	1.4	2.3	2.6
الاتصالات	0.9	0.4	-0.4	0.0	-1.1
الثقافة والترفيه	2.0	0.8	-0.1	0.3	-2.4
التعليم	4.1	4.5	3.3	3.9	2.8
المطاعم والفنادق	3.0	1.0	2.1	1.1	0.8
السلع والخدمات المتنوعة	0.2	1.4	1.3	0.8	3.9
معدل التضخم العام باستثناء السكن	2.7	1.7	1.2	1.1	1.0

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وحسب المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك، تشير البيانات بأن معدل التضخم في مجموعة التبغ سجلت أعلى معدلاً للتضخم في العام 2017م بما نسبته 22.8%، ويعزى هذا الإرتفاع إلى تطبيق الضريبة الإنتقائية وضريبة القيمة المضافة في بعض

دول المجلس، كما ارتفع معدل التضخم في مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 3.9%، ومجموعة التعليم بنسبة 2.8%، ومجموعة النقل بنسبة 2.6%، ومجموعة الصحة بنسبة 1.0%، ومجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 0.8% في عام 2017م، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة الثقافة والترفيه بنسبة -2.4%، ومجموعة الملابس والأحذية بنسبة -1.4%، ومجموعة الاتصالات بنسبة -1.1%، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية بنسبة -0.1% (شكل 25).

شكل 25: معدلات التضخم للمجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام باستثناء السكن لمجلس التعاون لعام 2017م

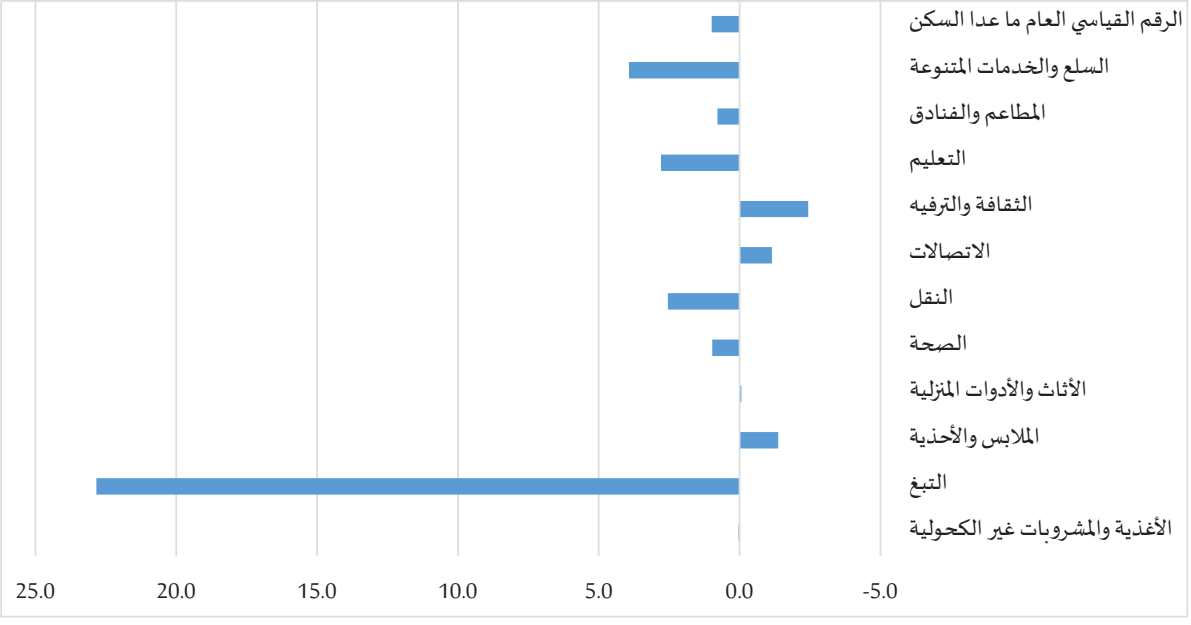

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

3.8 مساهمة المجموعات الرئيسية المكونة للتضخم العام لمجلس التعاون

وفيما يتعلق بمساهمات المجموعات الرئيسية في التضخم العام لمجلس التعاون الخليجي فقد ساهمت مجموعة النقل في العام 2017م بنسبة 41.2% من إجمالي التضخم الخليجي العام (شكل 26)، تلتها مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 33.2%، ومجموعة التعليم بنسبة مساهمة 24.1%، ومجموعة التبغ بنسبة 20.9%، ومجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 6.2%، ومجموعة الصحة بنسبة 2.4%، في المقابل ساهمت مجموعة الثقافة والترفيه بمساهمة سالبة بلغت -11.3%، ومجموعة الملابس والأحذية بنسبة -9.0%، ومجموعة الاتصالات بنسبة -8.0%، ومجموعة الأثاث والتجهيزات المنزلية بنسبة -0.7%.

شكل 26: نسبة مساهمة المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام في معدل التضخم لمجلس التعاون في عام 2017م

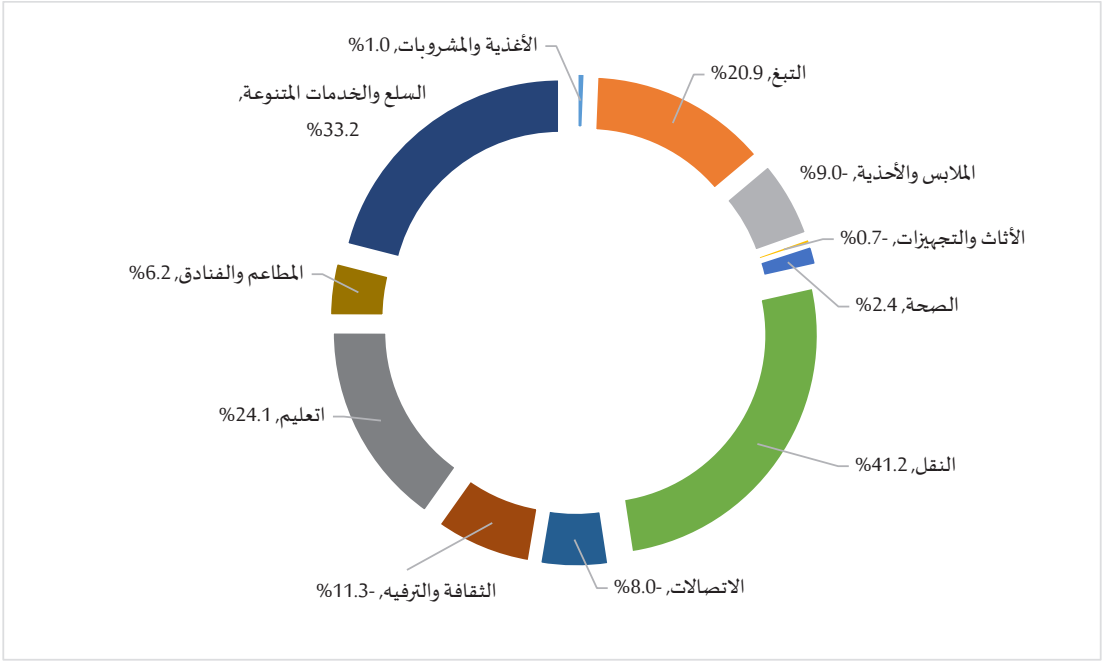

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

القسم الرابع

السكان والقوى العاملة

القسم الرابع: السكان والقوى العاملة

4.1 السكان

بلغ إجمالي سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2017م ما يقارب من 55 مليون نسمة، ويشكل سكان المملكة العربية السعودية ما نسبته 59.7%، وسكان دولة الإمارات العربية المتحدة 16.7%، وسكان سلطنة عُمان 8.3%، وسكان دولة الكويت 7.7%، وسكان دولة قطر 4.8%، وسكان مملكة البحرين 2.7%، وذلك من إجمالي سكان دول المجلس.

4.2 القوى العاملة

يعتبر هيكل القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في مجتمع ما، حيث فئة السكان الذين يساهمون فعلاً بجهودهم الجسمانية والذهنية لأداء أي عمل أو أي نشاط بغرض إنتاج سلع أو توفير خدمات مخصصة لاستخدام الآخرين أو للاستخدام الخاص وتُعرف هذه الفئة بالسكان في قوة العمل (النشيطين اقتصادياً) [4]

وتباينت نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان في سن العمل في دول مجلس التعاون في عام 2017م، حيث بلغت النسبة الأعلى في دولة قطر 88.4%، تلتها كل من دولة الكويت ومملكة البحرين على التوالي بواقع 73.8% و 71.6%، (شكل 28). وسجلت القوى العاملة في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية نمواً بنسبة وصلت الى 9.8% و 8.2% على التوالي خلال الفترة 2013-2017م، (شكل 27).

شكل 27: نسبة القوى العاملة من إجمالي السكان في سن العمل في دول المجلس، 2013م، 2017م (%)

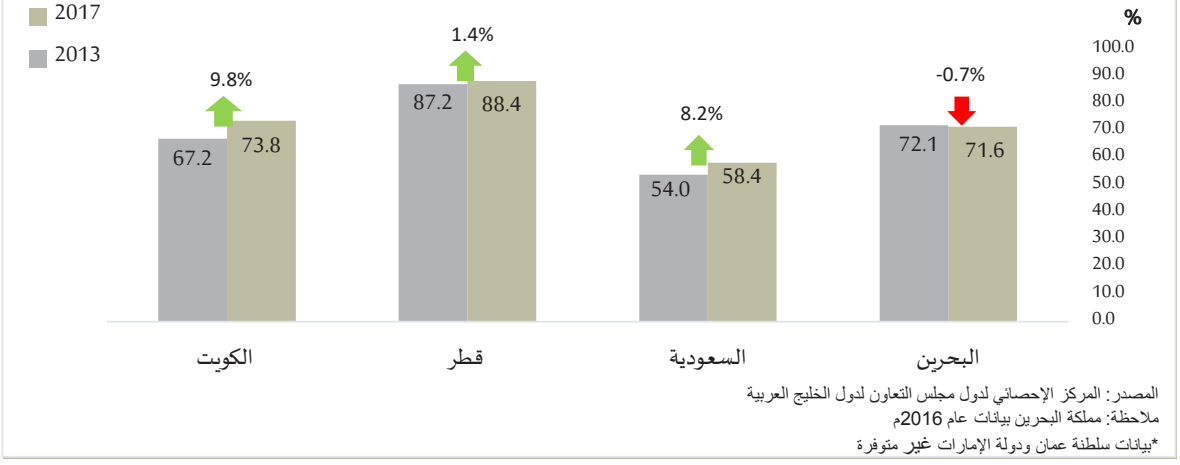

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ملاحظة: مملكة البحرين بيانات عام 2016م
*بيانات سلطنة عمان ودولة الإمارات غير متوفرة

كما لوحظ تراجع في نسبة القوى العاملة المواطنة من إجمالي القوى العاملة في دول مجلس التعاون، حيث تراجعت نسبة القوى العاملة المواطنة في دولة قطر إلى حوالي 19.8%، و حوالي 4.8% في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2013-2017م، (شكل 28).

شكل 28: نسبة القوى العاملة المواطنة من إجمالي القوى العاملة في دول المجلس، 2013م و2017م (%)

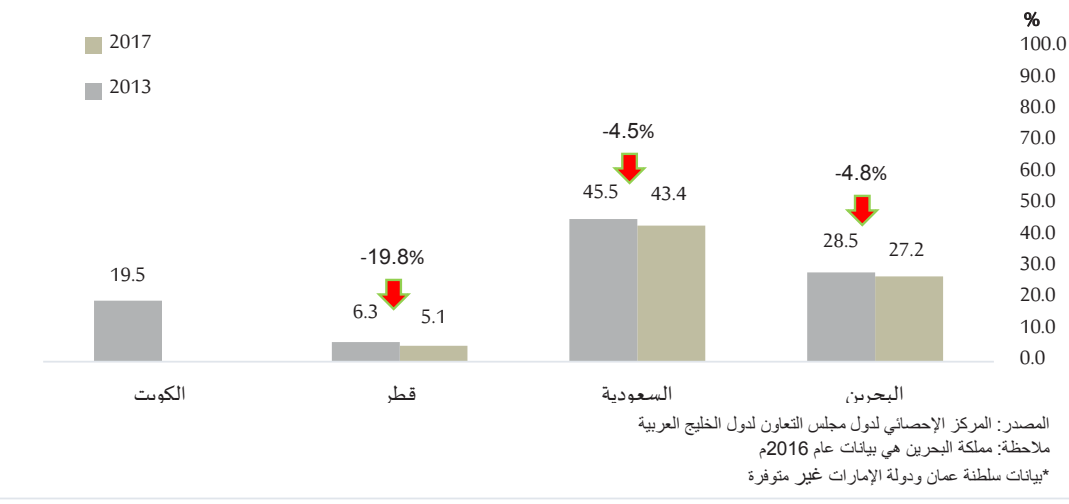

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ملاحظة: مملكة البحرين هي بيانات عام 2016م
*بيانات سلطنة عمان ودولة الإمارات غير متوفرة

ويعبر معدل المشاركة الاقتصادية في قوة العمل عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في الدولة والذين يعتمد عليهم من قبل الأفراد في سن العمل[5]. وتباين معدل المشاركة الاقتصادية للمواطنين في دول المجلس في عام 2017م، حيث بلغ المعدل 47.5% في دولة الإمارات العربية المتحدة، و48.0% في مملكة البحرين، و 41.9% في المملكة العربية السعودية، و 30.6% في سلطنة عُمان، و 52.2% في دولة قطر، و46.0% في دولة الكويت[6]، (شكل 29).

شكل 29: معدل المشاركة الاقتصادية في قوة العمل للمواطنين في دول مجلس التعاون، 2017م (%)

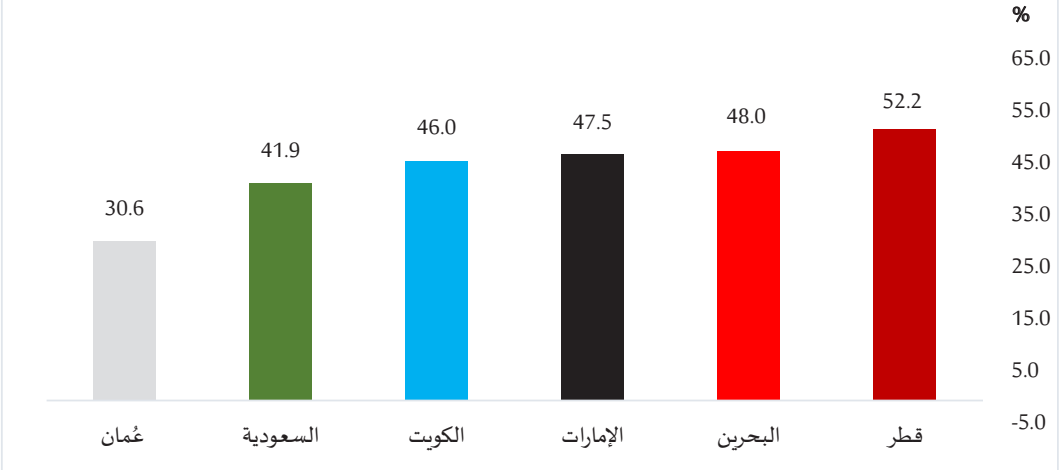

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ملاحظة: دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة الكويت بيانات عام 2016م،

[5] معدل المشاركة في قوة العمل للمواطنين = قوة العمل للمواطنين مقسوماً على السكان المواطنين في سن العمل 15 فأكثر * 100

6 يحسب معدل المشاركة الاقتصادية أيضاً إلى إجمالي السكان في كافة الأعمار لقياس حجم الاعتماد الاقتصادي للأفراد في الدولة، ولم يتم حسابه لعدم توفر إجمالي السكان حسب الجنسية في بعض دول المجلس.

وتفاوت معدل المشاركة في قوة العمل من حيث الفجوة النوعية للمواطنين في دول المجلس في عام 2017م، حيث بلغت الأدنى في دولة الكويت وسلطنة عُمان (13.6%، 17.6% على التوالي)، حيث تعتبر مساهمة الإناث الكويتيات في سوق العمل الأعلى خليجياً، وبلغت الفجوة بين الجنسين في المملكة العربية السعودية نسبة 44.0%، حيث تدنى مساهمة الإناث السعوديات في سوق العمل[7]، (شكل 30).

شكل 30: الفجوة الجندرية ومعدل المشاركة في قوة العمل للمواطنين حسب النوع في دول مجلس التعاون، 2017م (%)

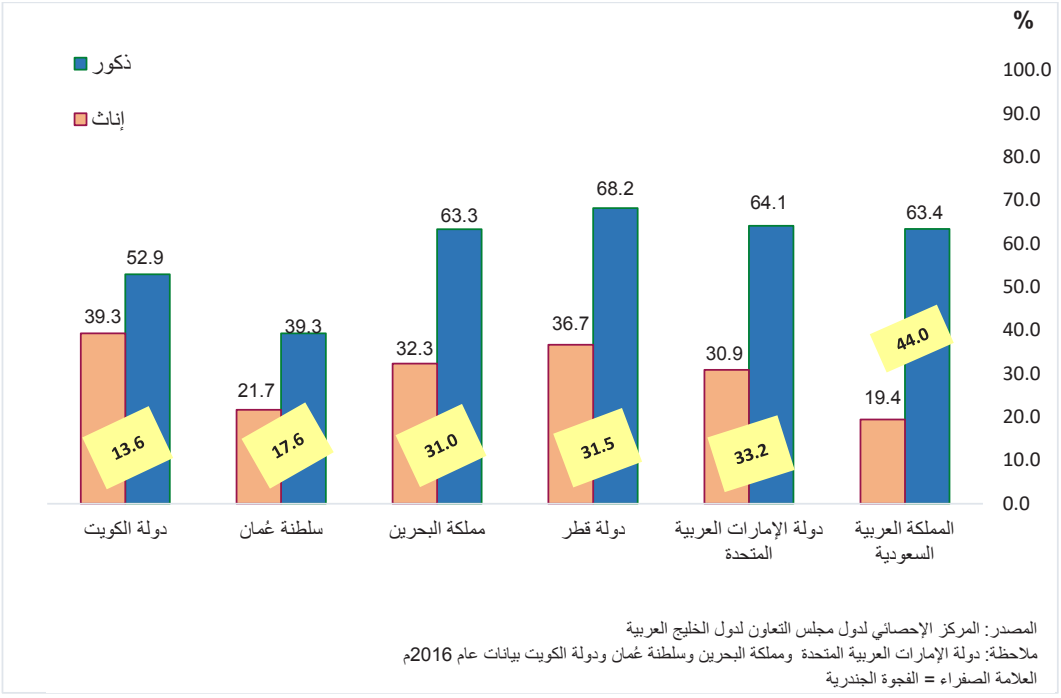

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ملاحظة: دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة الكويت بيانات عام 2016م
العلامة الصفراء = الفجوة الجندرية

4.3 العمالة في مجلس التعاون

- بلغ حجم العمالة في دول مجلس التعاون ما يقارب 21 مليون مشتغل في عام 2017م بمعدل نمو 6.1% عن العام 2016م، و بمعدل نمو 27.1% عن عام 2013م[8].
- تباينت نسبة التوطين في دول المجلس لتصل إلى 30.7% في دولة الكويت،و 26.5% في مملكة البحرين، و 23.3% في المملكة العربية السعودية، و 19.1% في سلطنة عُمان، أما دولة قطر فبلغت النسبة 5.1%، (شكل 32).
- شكلت العمالة الوافدة النسبة الأكبر من إجمالي العمالة في دول مجلس التعاون، لتسجل دولة قطر 94.9%، تلتها سلطنة عُمان، ثم كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، فيما سجلت دولة الكويت ما نسبته 69.3%، (شكل 31).

[7] الفجوة بين الجنسين لمعدل المشاركة في قوة العمل للمواطنين = معدل المشاركة في قوة العمل للذكور المواطنين – معدل المشاركة في قوة العمل للإناث المواطنات

[8] العمالة هم السكان المنخرطون في سوق العمل في كافة قطاعات العمل (العاملون) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها)

شكل 31: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب الجنسية في دول مجلس التعاون، 2017م (%)

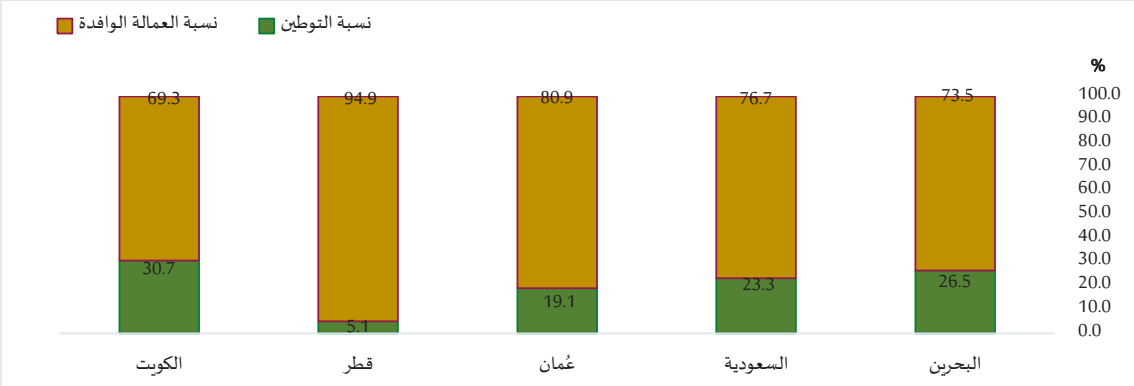

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ملاحظة:

- بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة
- مملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة الكويت بيانات عام 2016م

وما زالت مساهمة المرأة الخليجية متدنية، حيث تتسم العمالة في دول مجلس التعاون بالذكورية، ويلاحظ من الشكل رقم 33 أن المرأة الكويتية هي الأكثر حظاً ما بين المواطنات الخليجيات، حيث سجلت نسبة الإناث الكويتيات المشتغلات النسبة الأعلى في دول المجلس 27.1% في عام 2017م، تليها المرأة البحرينية بما نسبته 21.0%.

شكل 32: نسبة المواطنات المشتغلات من إجمالي المشتغلين الكلي في دول مجلس التعاون، 2013-2017م

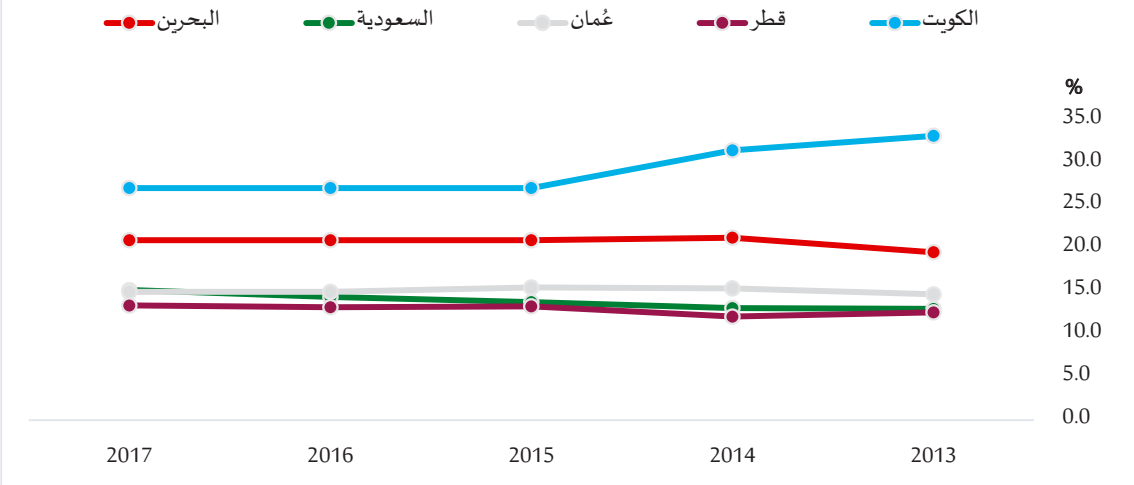

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ملاحظة: مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ودولة الكويت بيانات عام 2016م

4.4 توطين الوظائف [9]

يعتبر توطين الوظائف من السياسات التي تسعى دول المجلس الى تطبيقها بشكل تدريجي في القطاع العام والخاص. وتركزت الرؤى المستقبلية لدول مجلس التعاون عامة على أهمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستقبلية وتوطين الوظائف. ويعرف مفهوم سياسة التوطين هو عبارة عن عملية إحلال الموظف المواطن مكان الموظف الوافد.

ويتضح من الشكل (34) بأن هناك إستقرار نسبي في التوطين في أغلب دول المجلس، حيث بلغت نسبة التوطين 26.5% في مملكة البحرين خلال الأعوام 2015م إلى عام 2017م، والذي يظهر استقراراً وثبات في نسبة التوطين في المملكة خلال الفترة 2013-2017م. وأما في المملكة العربية السعودية، فبلغت نسبة التوطين 23.3% في عام 2017م، وبمعدل نمو 6.1% عن عام 2016م. وهناك اتساع في الفجوة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة بالرغم من سياسات التوطين التي تعمل المملكة العربية السعودية على تطبيقها[10]. فضلاً عن ذلك هناك استقرار في نسبة التوطين في سلطنة عُمان، حيث بلغت النسبة في عام 2016م 19.1%، بتراجع ما نسبته -2.0% عن عام 2013م. وأما نسبة التوطين في دولة قطر فهي الأقرب إلى الثبات خلال الفترة 2013-2017م ، حيث ما زالت الفجوة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة الأعلى في دول المجلس. وكذلك الحال في دولة الكويت فيلاحظ أن نسبة التوطين مستقرة نوعاً ما خلال نفس الفترة.

شكل 33: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب ال جنسية في دول مجلس التعاون، 2013-2017م

مملكة البحرين

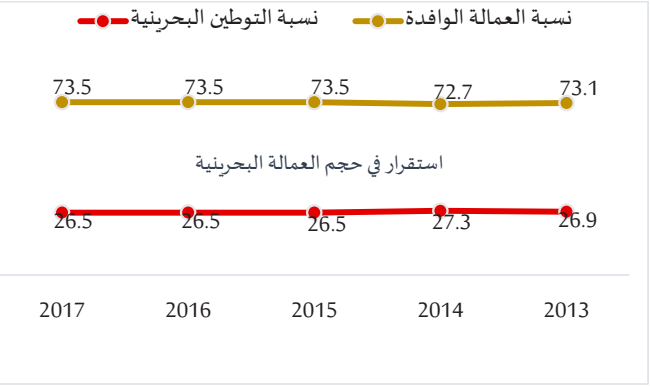

المملكة العربية السعودية

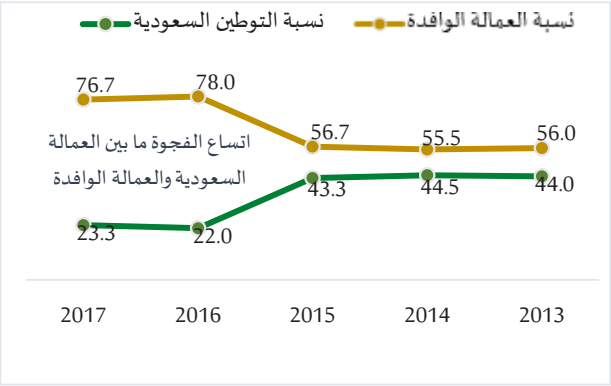

سلطنة عمان

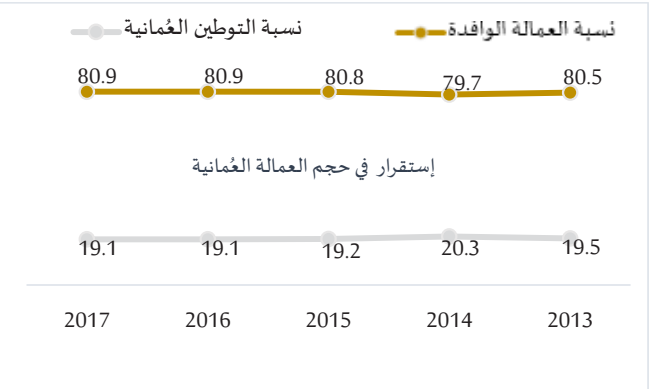

دولة قطر

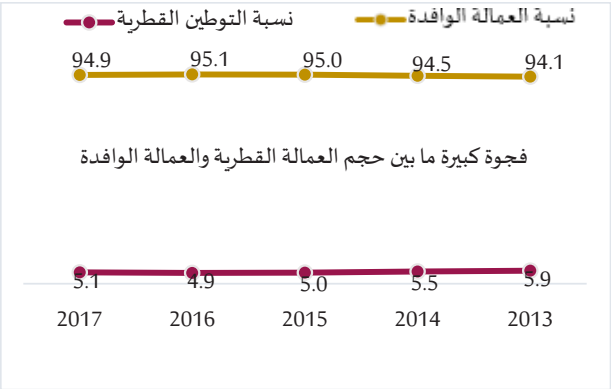

دولة الكويت

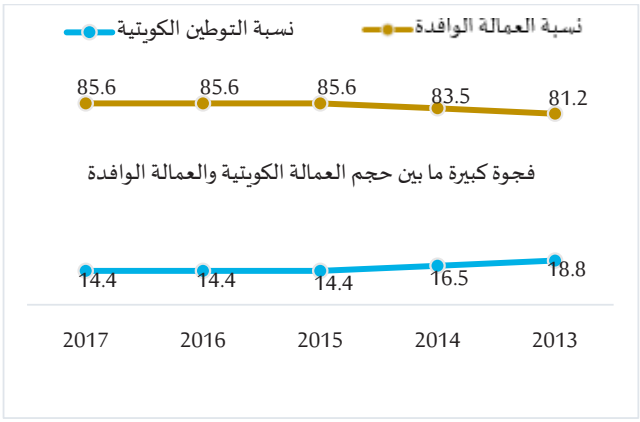

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ملاحظة:

- بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة
- مملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة الكويت بيانات عام 2016م
- تغير مصدر البيانات في المملكة العربية السعودية في المسوح الإحصائية إلى السجلات الإدارية

4.5 البطالة في مجلس التعاون

تعتبر البطالة أحد المؤشرات الهامة التي تستخدم في قياس جهود الدول في مجال سوق العمل عموماً وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالعمالة الوطنية. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة في دول مجلس التعاون إذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول من حيث حجم السكان والاقتصاد.

تراوح معدل البطالة الكلي ما بين 0.1% في دولة قطر إلى 6.0% في المملكة العربية السعودية. ويلاحظ أن معدل البطالة للمواطنين في عام 2017م في بعض الدول الأعضاء منخفض نسبياً، حيث بلغ المعدل أقل من 1.0% حيث بلغ في دولة قطر (0.3%)، في حين يكون مرتفعاً في بعض الدول الأعضاء، كما في المملكة العربية السعودية (12.8%) ، فيما بلغ المعدل في كل من دولة الكويت ومملكة البحرين على التوالي (6.4%، و 3.9%) [11]. كما تراجعت معدلات بطالة البحرينيين خلال الفترة 2013-2017م بنسبة 7.1%، وتراجعت معدلات البطالة أيضاًفي دولة قطر بما نسبته 66.7%، (شكل 34). غير أنه ارتفعت معدلات البطالة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، حيث بلغ معدل النمو للسعوديين خلال الفترة 2013-2017م بما نسبته 9.4%. فيما بلغ المعدل للكويتيين خلال الفترة 2014-2017م بما نسبته 28%. وتباين المعدل ما بين الذكور والإناث على مستوى المواطنين، حيث بلغت الفجوة بين الجنسين [12] لمعدل البطالة الأعلى في المملكة العربية السعودية لتسجل 23.5 نقطة مئوية لصالح الذكور، (شكل 35).

شكل34 : معدل البطالة للمواطنين حسب الجنسية في دول المجلس، 2013-2017م

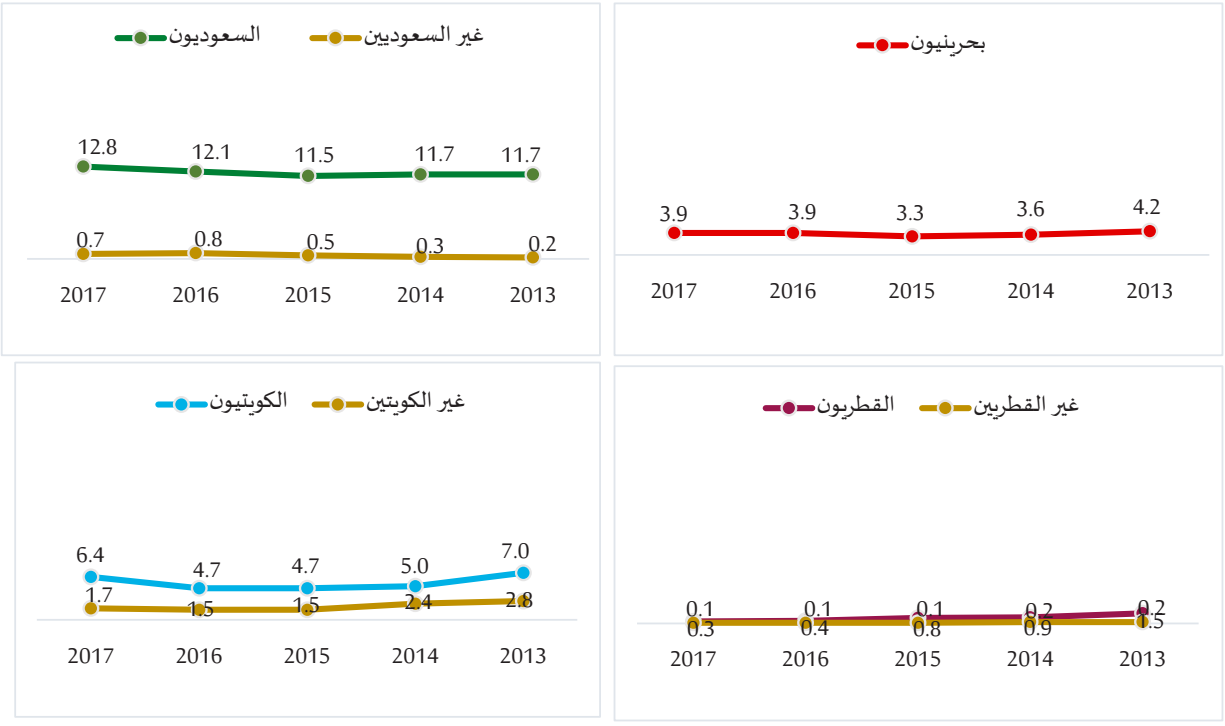

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ملاحظة: بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان غير متوفرة

**مملكة البحرين بيانات عام 2016م

شكل 35: معدل البطالة للمواطنين حسب النوع في دول المجلس، 2013-2017م

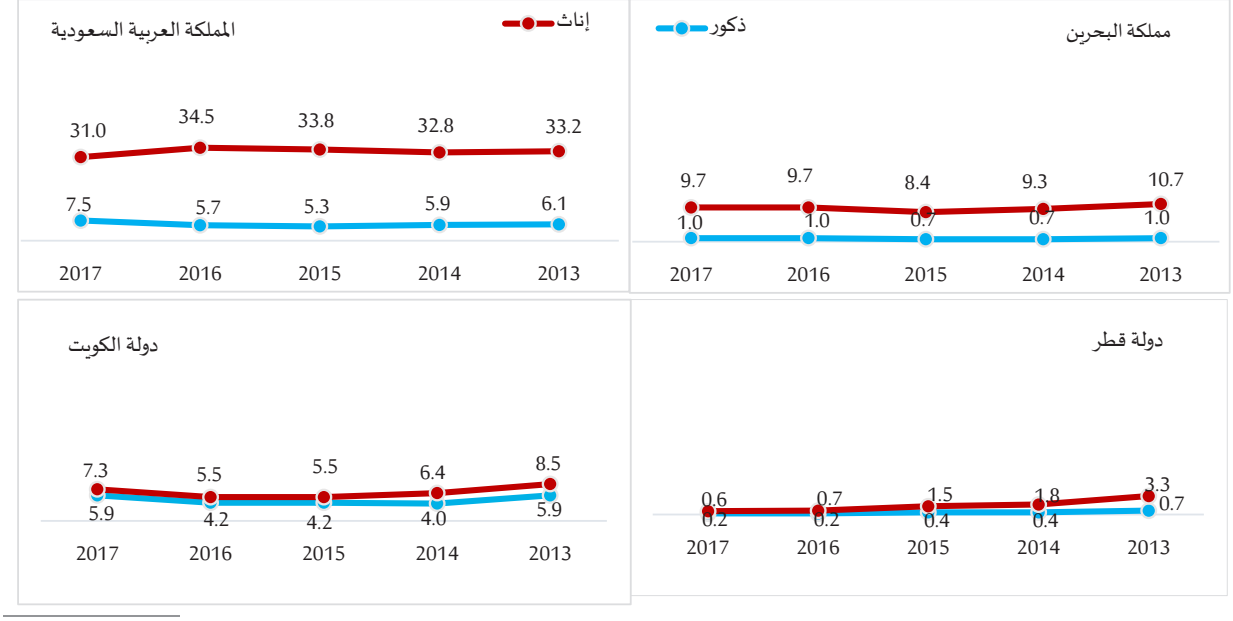

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ملاحظة: بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان غير متوفرة

**مملكة البحرين بيانات عام 2016م

القسم الخامس

قطاع المالية العامة

القسم الخامس: قطاع المالية العامة

5.1 الإيرادات الحكومية

بالرغم من التباين الكبير في حجم الإيرادات العامة، إلا أن السمة المشتركة في كافة دول مجلس التعاون هو الاعتماد على الإيرادات النفطية. فتنخفض الإيرادات العامة فور إنخفاض الإيرادات النفطية، في المقابل ترتفع الإيرادات الحكومية مع إرتفاع الإيرادات النفطية. وبالرغم من تزايد أهمية الإيرادات المالية غير النفطية، فلا تزال أهميتها النسبية تقل بكثير عن الإيرادات النفطية. ونتيجة لإرتفاع أسعار النفط في العام 2017م بنسبة 23.4%، سجلت كل دول المجلس إرتفاعاً في إيراداتها العامة وبلغت نسبة الزيادة في جملة إيراداتها 33.7%، مقارنة بإنكماش بلغت نسبته 18.8% في العام 2016م.

جدول 12: معدل النمو السنوي (%) في الإيرادات الحكومية لدول مجلس التعاون للفترة 2013-2017م

	مجلس التعاون	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2013	1.3	11.7	-3.0	-7.3	3.2	36.6	-5.4
2014	-8.0	-12.5	5.0	-9.7	1.4	-0.3	-8.8
2015	-38.6	-24.4	-33.9	-41.0	-35.7	-36.1	-50.8
2016	-18.8	-5.4	-7.1	-15.7	-16.1	-26.5	-44.4
2017	33.7	40.5	16.0	33.1	11.9	-0.4	89.9

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وانخفضت مساهمة الإيرادات النفطية من مجمل الإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون من 81.6% في العام 2013م إلى 62.6% في العام 2017م، مقابل زيادة نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية من 19.4% إلى 38.4% في العام 2017م (شكل 36).

شكل 36: هيكل الإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون للفترة 2013-2017م، معدل النمو السنوي (%)

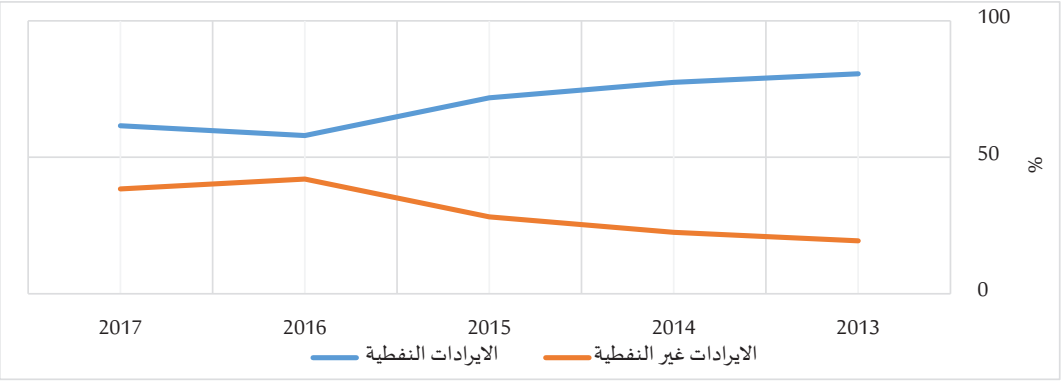

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ويعزى هذا الإنخفاض في مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي المال العام نتيجة إنخفاض الإيرادات النفطية في المقام الأول، ولكنه أيضا بسبب زيادة الإيرادات الأخرى غير النفطية، اذ ارتفعت قيمة الإيرادات غير النفطية من 132.6 مليار دولار أمريكي في العام 2013م إلى 161.1 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، بمتوسط زيادة سنوية خلال الفترة 2013 – 2017 م بلغت حوالي 12% (جدول 13).

جدول 13: الإيرادات الحكومية غير النفطية لدول مجلس التعاون للفترة 2013 – 2017م (مليار دولار أمريكي)

	مجلس التعاون	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2013	132.6	45.6	0.9	31.4	5.2	40.6	8.9
2014	138.2	40.7	1.1	33.8	5.8	48.4	8.4
2015	104.7	45.4	1.2	44.3	5.0	3.5	5.2
2016	150.2	80.2	1.2	49.5	6.3	8.3	4.7
2017	161.1	72.2	1.5	68.2	6.0	7.6	5.7

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

5.2 الإنفاق الحكومي

إرتفع الإنفاق العام في دول المجلس في العام 2017م بنسبة 5.3%، مقارنة بإنخفاض في العام 2015م بنسبة 13.9%، وبنسبة 7.2% في عام 2016م (جدول 14). وبينما زادت كل دول مجلس التعاون من نفقاتها في العام 2017م، إستمرت كل من دولة قطر وسلطنة عمان بترشيد نفقاتها كجزء من مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تبنتها لمواجهة إنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ العام 2014م، حيث خفضت دولة قطر نفقاتها بنسبة 11.6%، وخفضت سلطنة عمان نفقاتها بنسبة 4.1%.

جدول 14: تغير الإنفاق السنوي في دول مجلس التعاون في الفترة 2013-2017م (%)

	مجلس التعاون	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2013	9.1	11.2	2.8	8.5	3.2	29.3	-1.6
2014	6.4	-17.7	5.7	14.7	8.4	22.5	11.5
2015	-13.9	-11.3	0.4	-12.2	-9.7	-24.6	-18.8
2016	-7.2	2.3	-0.8	-17.1	-5.8	17.2	-3.2
2017	5.3	2.5	0.1	12.0	-4.1	-11.6	9.1

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وتتأثر النفقات والإيرادات العامة إرتفاعا وإنخفاضا بسعر النفط الخام (شكل 37). وكان أكبر إنخفاض للإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون في العام 2015م بنسبة 13.9% ، على أثر إنخفاض أسعار النفط بنسبة 47.3%.

شكل 37: الإنفاق والإيرادات الحكومية في مجلس التعاون خلال الفترة 2013 – 2017م، معدل التغير السنوي (%)

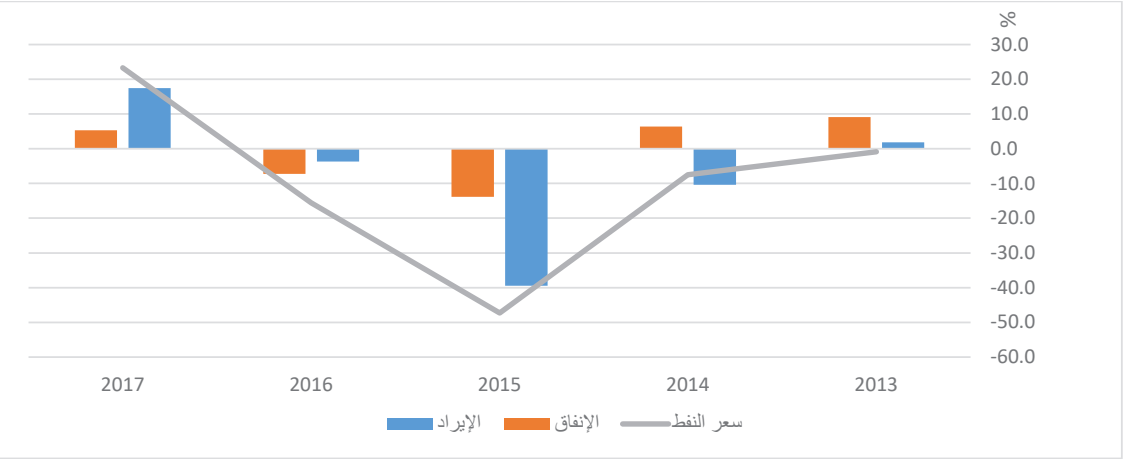

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسعر النفط من بيانات البنك الدولي

إرتفع الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري في العام 2017م، حيث إرتفع الإنفاق الاستثماري إلى 109.9 من 96.2 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، أي بحوالي 14.0%، وزاد الإنفاق الجاري إلى 408.4 مليار دولار أمريكي، من 396.0 مليار دولار في العام 2016م، أي بحوالي نسبة 3.0% (شكل 38).

شكل 38: هيكل الإنفاق الحكومي حسب نوع الإنفاق وسعر النفط في مجلس التعاون للفترة 2013 - 2017م

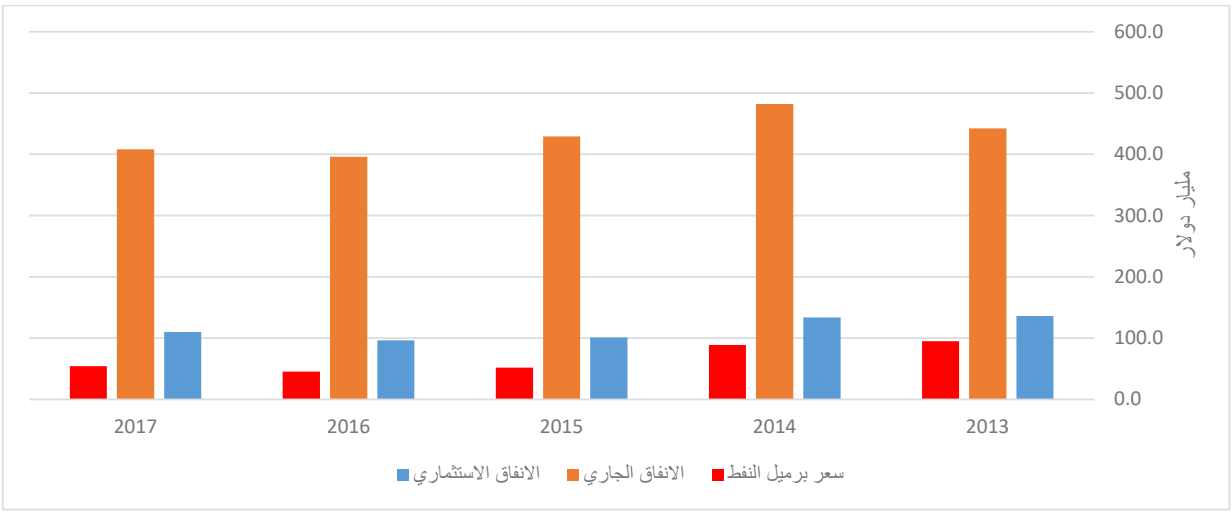

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

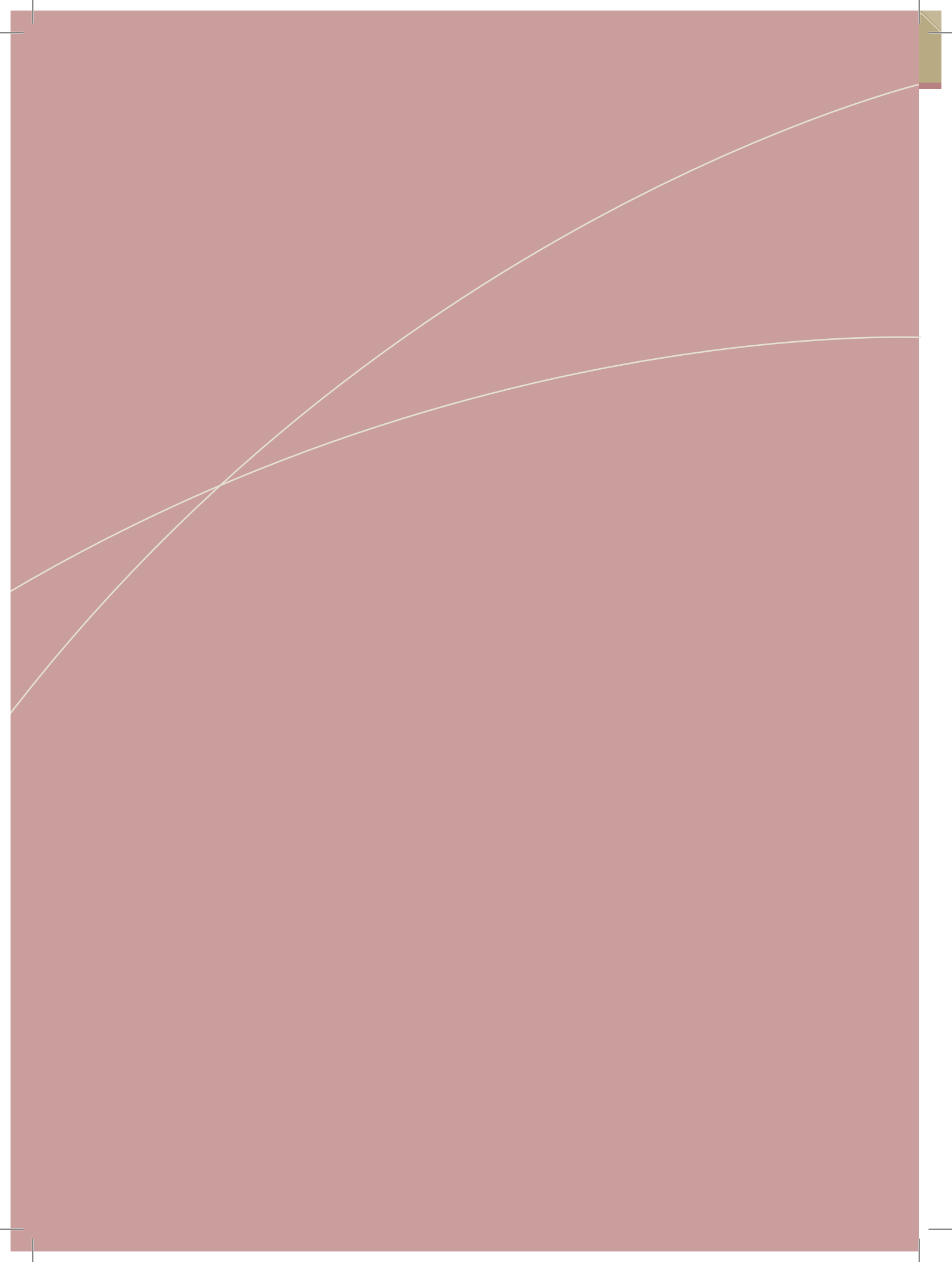

القسم السادس

التجارة الخارجية

القسم السادس: التجارة الخارجية

6.1 الصادرات (لا تشمل الصادرات البينية)

في إتجاه مغاير لما كانت عليه سابقا، شهدت الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إرتفاعا بلغت نسبته 16.1% في العام 2017م، مقارنة بنسبة إنخفاض بلغت 12.0% في 2016م. ومنذ العام 2014م سجلت دول المجلس تراجعاً في قيمة صادراتها السلعية نتيجة إنخفاض أسعار النفط العالمية، إلا أن تحسن أسعار النفط إلى 52.8 دولار للبرميل في العام 2017م، من 42.8 دولار للبرميل في العام 2016م، عزز من قيمة الصادرات السلعية لدول المجلس .

وتوجهت قطاعات التصدير الأساسية توجها موجبا في العام 2017م، حيث ارتفعت قيمة صادرات النفط والغاز بنسبة 24.2%، وإعادة التصدير بنسبة 6.7%، والصادرات السلعية وطنية المنشأ بنسبة 0.6%، مقارنة بنسبة إنخفاض قدره 17.7%، و1.5%، 1.6%، على التوالي، في العام 2016م (جدول15).

جدول 15: نسبة التغير السنوي في صادرات دول المجلس للفترة 2013 – 2017م (%)

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات السلعية وطنية المنشأ	اعادة تصدير	صادرات النفط والغاز
2013	-0.8	-7.4	10.3	-1.3
2014	-9.2	1.4	1.6	-12.3
2015	-36.0	-7.4	-9.3	-45.0
2016	-12.0	-1.6	-1.5	-17.7
2017	16.1	0.6	6.7	24.2

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بالمقارنة بين دول المجلس، شهدت مملكة البحرين أكبر إرتفاع في إجمالي صادراتها السلعية في العام 2017م بنسبة بلغت 33.8%، حيث ارتفعت قطاعات التصدير الأساسية بما في ذلك الصادرات السلعية وطنية المنشأ، وإعادة التصدير، وقطاع صادرات النفط والغاز، بنسبة 21.2%، و74.3% ، و37.7% على التوالي (جدول 16).

وعلى وجه العموم ارتفعت قطاعات التصدير الأساسية لكل دول مجلس التعاون في العام 2017م بدون استثناء، مقارنة بالإنخفاض الذي شهدته في العام 2016م والذي بلغت نسبته 12.0%.

جدول 16: معدل النمو السنوي (%) في قطاعات التصدير الأساسية في دول مجلس التعاون في 2017م مقارنة مع عام 2016م

	إجمالي الصادرات		الصادرات السلعية وطنية المنشأ		اعادة تصدير		صادرات النفط والغاز	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الإمارات	-3.9	4.8	13.3	-10.3	-1.1	13.2	-18.1	14.1
البحرين	-18.4	33.8	-8.7	21.2	2.5	74.3	-23.7	37.7
السعودية*	-11.1	24.4	-8.4	11.5	-10.4	4.5	-11.7	28.1
عمان	-22.2	18.1	-24.3	1.8	2.4	-5.4	-25.7	27.2
قطر	-27.1	22.0	-18.1	9.8	-7.2	12.1	-28.8	24.2
الكويت	-16.8	21.1	-20.2	4.2	-11.2	41.3	-16.7	21.7

المصدر: لمصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

*ملاحظة: موقف بيانات المملكة العربية السعودية حتى شهر يوليو 2018م.

6.2 الواردات (لا تشمل الواردات البينية)

على الرغم من نمو الواردات في كل من سلطنة عمان، ومملكة البحرين، ودولة الكويت بنسبة 33.9%، و13.2%، 9.7% على التوالي، إستمرت الواردات في الإنخفاض على مستوى مجلس التعاون في العام 2017م وبنسبة 1.3%، وذلك نتيجة إستمرار إنخفاض الواردات في أكبر إقتصادين في دول المجلس وهما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ففي العام 2017م، انخفضت الوارادت في المملكة العربية السعودية بنسبة 8.3%، وانخفضت الواردات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 0.9% مما أثرت سلبا على إجمالي واردات دول المجلس. علاوة على ذلك، شهدت دولة قطر في العام 2017م نمواً سالباً في وارداتها وبنسبة 1.9% (جدول 17).

جدول 17: معدل النمو السنوي (%) في الواردات السلعية في دول مجلس التعاون للفترة 2013 – 2017م

	مجلس التعاون	الإمارات	البحرين	السعودية*	عمان	قطر	الكويت
2013م	5.6	4.8	-9.2	6.9	11.7	8.4	5.1
2014م	3.3	2.6	22.9	3.8	-10.2	11.5	5.4
2015م	-2.2	-4.2	2.3	0.4	-15.6	7.4	0.6
2016م	-7.6	0.7	-7.9	-20.1	-31.6	-2.2	-1.0
2017م	-1.3	-0.9	13.2	-8.3	33.9	-1.9	9.7

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

*ملاحظة: موقف بيانات المملكة العربية السعودية حتى شهر يوليو 2018م.

6.3 الميزان التجاري السلعي (لا يشمل التجارة البينية)

حققت دول مجلس التعاون فائضا في الميزان التجاري السلعي بلغت قيمته 94.5 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، حيث حققت المملكة العربية السعودية أعلى قيمة في الفائض التجاري السلعي بلغ 83.4 مليار دولار أمريكي. وتشير البيانات إلى وجود عجز تجاري في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين بلغ 58.8 و 1.4 مليار دولار أمريكي على التوالي (جدول 18). جدير بالذكر بأن معظم التبادل التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة يتم عن طريق الموانيء الحرة وبالتالي رقم العجز التجاري لا يشمل التبادل التجاري للمناطق الحرة.

جدول 18: الميزان التجاري لدول مجلس التعاون للفترة 2013 – 2017م، مليار دولار أمريكي

	مجلس التعاون	الإمارات	البحرين	السعودية*	عمان	قطر	الكويت
2013	425.3	8.2	6.5	195.2	26.4	102.4	86.5
2014	325.5	-24.8	4.5	155.4	25.4	93.2	71.9
2015	39.2	-60.7	-1.7	20.8	12.0	43.9	25.0
2016	13.3	-69.9	-2.5	32.9	10.8	25.2	16.7
2017	94.5	-58.8	-1.4	83.4	11.0	37.1	23.2

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

*ملاحظة: موقف بيانات المملكة العربية السعودية حتى شهر يوليو 2018م.

6.4 التجارة البينية

إستمرت التجارة البينية بين دول المجلس (مقاسة بالصادرات)في الإنخفاض منذ عام 2014-2017م، فإنخفضت بنسبة 1.6% في العام 2017م (جدول 19). وشهدت التجارة البينية منذ العام 2014م إنكماشا مستمرا بلغ أشده في العام 2016م، حيث إنكمشت التجارة البينية في ذلك العام بنسبة بلغت 11.6%. وعلى ما يبدو، فإن التبادل التجاري البيني لدول المجلس تأثر بالإنخفاض الكلي في صادرات وواردات دول المجلس على أثر إنخفاض أسعار النفط العالمية.

جدول 19: نسبة التغير في التجارة البينية لدول مجلس التعاون للفترة 2011 –2016م (%)

العام	الإجمالي	الصادرات السلعية الوطنية المنشأ	اعادة التصدير	النفط والغاز
2013	14.1	16.8	23.1	0.7
2014	-1.3	-3.0	1.6	-3.6
2015	-6.3	4.5	4.3	-35.0
2016	-11.6	-10.4	-19.4	5.7
2017	-1.2	6.5	-5.0	-5.9

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

6.5 ميزان المدفوعات

أ. الحساب الجاري

حقق مجلس التعاون فائضا في الحساب الجاري لعام 2017م بلغ نحو 43 مليار دولار تقريبا. ويأتي هذا الفائض نتيجة إرتفاع أسعار النفط خلال العام 2017م، مما ساعد في تحويل العجز في الحساب الجاري خلال العامين 2015م و 2016م إلى فائض خلال العام 2017م.

وعلى مستوى دول المجلس، يشير الحساب الجاري إلى فائض في عام 2017م في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت، في حين يشير الحساب الجاري إلى عجز في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان. حيث تراوح الفائض في الحساب الجاري في عام 2017م بين 26.4 مليار دولار أمريكي في دولة الإمارات العربية المتحدة و 6.4 مليار دولار في دولة قطر. وتظهر دول المجلس نمطا متشابها في مكونات الحساب الجاري خلال الفترة 2012-2017م، حيث يشكل ميزان السلع المصدر الرئيس للتدفقات إلى داخل دول المجلس في حين تشكل التحويلات الجارية (والتي في أغلبها تحويلات العاملين إلى بلدانهم الأصلية) والخدمات أهم التدفقات إلى خارج دول المجلس (جدول 20).

شكل 39 : الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لعام 2017م (مليون دولار أمريكي)

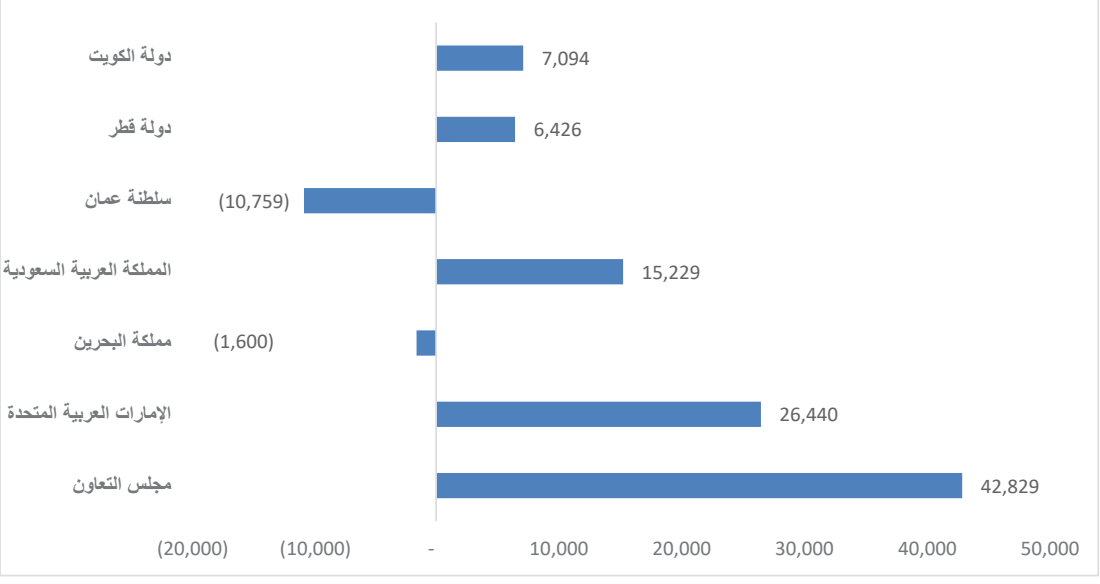

المصدر: البنوك المركزية في دول مجلس التعاون

جدول 20 : الحساب الجاري في مجلس التعاون خلال الفترة 2013 – 2017م (مليون دولار أمريكي)

مليون دولار أمريكي	2013	2014	2015	2016	2017
الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)	345,066	237,766	(33,403)	(37,847)	42,829
أ- السلع	587,509	494,838	207,477	174,486	251,387
ب- الخدمات	(150,611)	(156,923)	(135,013)	(110,573)	(112,969)
ج- الدخل	(42,059)	(41,807)	(37,159)	(33,813)	(25,946)
د- التحويلات الجارية	(101,393)	(112,371)	(121,441)	(120,085)	(118,638)
منها تحويلات العاملين	92,001	99,793	108,982	109,706	109,081

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ب. تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون إلى بلدانهم الأصلية

تتصدر كتلة دول مجلس التعاون الخليجي دول العالم من حيث حجم تحويلات العاملين المرسلة إلى الخارج، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن مجموع تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون الخليجي إلى بلدانهم الأصلية بلغ 109.1 مليار دولار في عام 2017م وشكلت ما نسبته 34.0% من مجموع تحويلات المهاجرين في العالم البالغة 351.5 مليار دولار أمريكي في نفس العام (شكل 40).

شكل 40: أعلى دول العالم المرسلة لتحويلات العاملين في عام 2017م

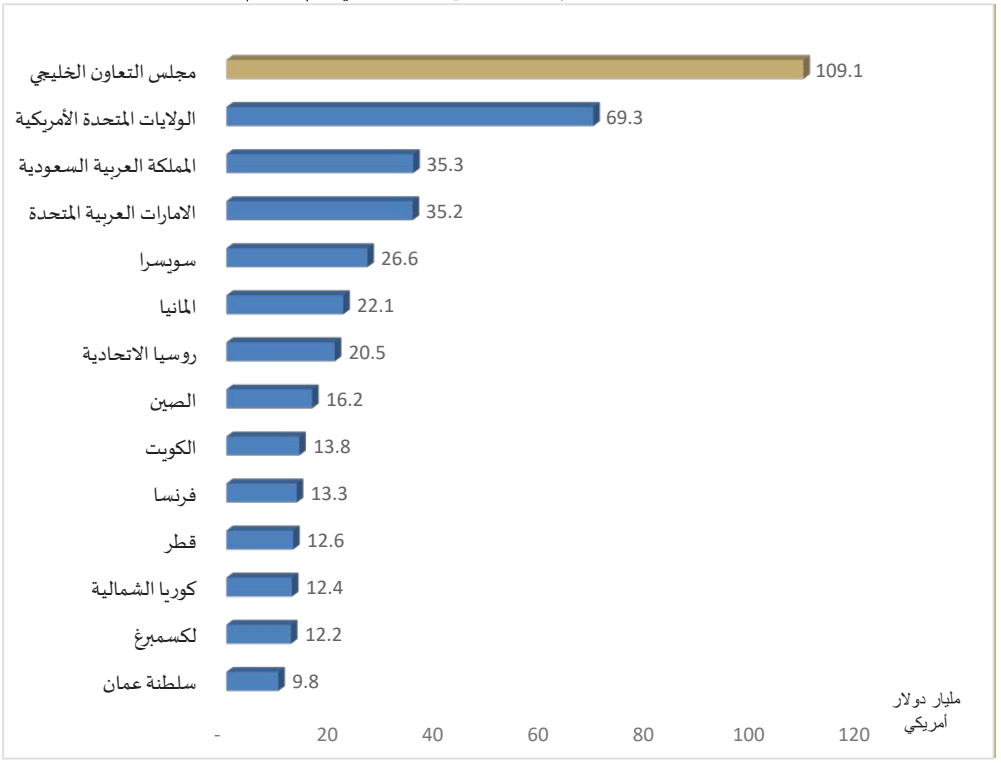

المصدر: البنك الدولي والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وكنسبة إلى حجم الاقتصاد، تشكل قيمة تحويلات العاملين الوافدين إلى خارج دول مجلس التعاون الخليجي ما يقارب 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي لكتلة دول المجلس بالأسعار الجارية في عام 2017م، وتعتبر سلطنة عُمان من أعلى دول العالم في مؤشر تحويلات العاملين كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حيث احتلت المرتبة الثانية عالميا في عام 2017م، وبلغت هذه النسبة ما يقارب 13.8%. كما تشكل تحويلات العاملين ما نسبته 11.5% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت. في حين تبلغ هذه النسبة أقلها بين دول مجلس التعاون في المملكة العربية السعودية (جدول 21) وهي 5.1%.

جدول 21: تحويلات العاملين المرسلة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) خلال عام 2017م

	تحويلات العاملين المرسلة (مليار دولار أمريكي)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	التحويلات نسبة إلى الناتج (%)
مجلس التعاون	109.1	1461.9	7.5
الإمارات	35.2	382.6	9.2
البحرين	2.5	35.3	7.1
السعودية	35.3	686.7	5.1
عمان	9.8	70.8	13.8
قطر	12.6	166.9	7.5
الكويت	13.7	119.5	11.5

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

القسم السابع

تطور القطاع المالي والنقدي

القسم السابع: القطاع المالي والنقدي

7.1 التطور النقدي

تحسن النمو في السيولة المحلية في اقتصاد مجلس التعاون خلال عام 2017م، مقارنة بعام 2016م مقاسا بعرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع، حيث بلغ معدل النمو في عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) لاقتصاد مجلس التعاون 2.4 % خلال عام 2017م، مقارنة بنمو بلغت نسبته 1.0 % في عام 2016م[13]. وفي نفس الاتجاه، ارتفع النمو في عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) لاقتصاد مجلس التعاون بمعدل 4.2 % خلال عام 2017م، مقارنة بنمو بلغت نسبته 2.3 % خلال عام 2016م[14]. ويأتي التحسن في معدلات نمو السيولة المحلية في دول مجلس التعاون نتيجة الإرتفاع في أسعار النفط خلال عام 2017م.

فقد حققت السيولة المحلية (عرض النقد بمفهومه الضيق) نموا ايجابيا في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، بينما انخفض معدل نمو السيولة المحلية (عرض النقد بمفهومه الضيق) في سلطنة عُمان خلال عام 2017م، وانكمشت السيولة المحلية في دولة قطر بمعدل 4.1% خلال عام 2017م مقارنة بعام 2016م. وتأخذ السيولة المحلية بمفهومها الواسع اتجاها مشابها، فقد حققت جميع دول مجلس التعاون نموا ايجابيا في عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) باستثناء المملكة العربية السعودية والتي انكمشت فيها السيولة المحلية بالمفهوم الواسع بمعدل 1.0 % خلال عام 2017م مقارنة بعام 2016م.

[13] يشمل الودائع النقدية والحسابات الجارية والودائع تحت الطلب وحسابات السحب القابلة للتداول.
[14] يشمل الودائع النقدية والودائع الجارية والودائع الادخارية والأوراق المالية في سوق المال وصناديق الاستثمار وودائع الأجل الأخرى.

جدول 22: معدل النمو السنوي في السيولة المحلية لدول مجلس التعاون للفترة 2013-2017م

	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
معدل النمو السنوي (%) في عرض النقد بمفهومه الضيق (M1)					
مجلس التعاون	**16.7**	**14.2**	**2.0**	**1.0**	2.4
الإمارات	26.9	14.9	4.8	3.7	3.9
البحرين	7.1	10.7	6.4	0.7	1.2
السعودية	12.8	14.2	0.2	-0.1	2.4
عمان	14.4	20.4	11.7	-7.3	-0.8
قطر	16.5	17.3	2.1	1.1	-4.1
الكويت	14.1	6.9	-2.2	3.9	4.2
معدل النمو السنوي (%) في عرض النقد بمفهومه الواسع (M2)					
مجلس التعاون	**14.7**	**11.2**	**3.6**	**2.3**	**4.2**
الإمارات	22.8	7.9	5.5	3.3	4.1
البحرين	8.2	6.5	2.9	1.2	4.2
السعودية	11.1	14.6	2.5	3.5	-1.0
عمان	9.4	15.3	10.0	1.8	4.2
قطر	19.6	10.6	3.4	-4.6	21.3
الكويت	10.0	3.4	1.7	3.6	3.8

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

7.2 الإئتمان المحلي والودائع البنكية

تراجع معدل نمو الإئتمان المصرفي المحلي في دول مجلس التعاون خلال عام 2017م مقارنة بعام 2016م، باستثناء مملكة البحرين والتي تحسن فيها نمو الإئتمان المصرفي ليبلغ معدل 7.9% خلال عام 2017م مقارنة بعام 2016م. وعلى الرغم من تراجع معدل نمو الإئتمان المصرفي في دولة قطر مقارنة بعام 2016م، فقد سجلت دولة قطر أعلى معدل لنمو الإئتمان المصرفي المحلي خلال عام 2017م بمعدل نمو بلغ 10.3%.

وشهدت الودائع البنكية استقرارا في عام 2017م في اقتصاد مجلس التعاون، فقد حققت نموا بمعدل 4.3% خلال عام 2017م مقارنة بنمو بلغ 4.7% خلال عام 2016م. وسجلت دولة قطر أعلى معدل في نمو الودائع البنكية بلغ 13.2% خلال عام 2017م، بينما كانت أقل معدل نمو للودائع البنكية، خلال نفس الفترة، في المملكة العربية السعودية بمعدل نمو بلغت نسبته 0.1%.

جدول 23: الإئتمان المصرفي المحلي والودائع البنكية في دول مجلس التعاون ، الفترة 2012-2016م

إجمالي الإئتمان المصرفي المحلي (مليون دولار أمريكي)

	2013	2014	2015	2016	2017
الإمارات	327,656.1	347,888.4	376,087.4	396,028.3	395,560.52
البحرين	19,070.5	18,926.6	20,866.2	21,443.4	23,135.904
السعودية	298,805.2	333,505.6	363,101.0	373,445.0	369,739.8
عمان	39,041.9	43,430.2	47,134.3	50,566.5	52,653.303
قطر	146,449.2	161,134.8	181,524.6	204,379.5	225,427.5
الكويت	102,431.5	104,974.7	109,908.3	112,062.4	117,213.58

إجمالي الإئتمان المصرفي المحلي (معدل النمو السنوي)

	2013	2014	2015	2016	2017
الإمارات	8.5	6.2	8.1	5.3	-0.1
البحرين	4.7	-0.8	10.2	2.8	7.9
السعودية	12.0	11.6	8.9	2.8	-1.0
عمان	6.1	11.2	8.5	7.3	4.1
قطر	11.8	10.0	12.7	12.6	10.3
الكويت	7.5	2.5	4.7	2.0	3.2

إجمالي الودائع البنكية (مليون دولار أمريكي)

	2013	2014	2015	2016	2017
الإمارات	348,223.8	386,992.8	400,712.9	425,581.8	443,097.9
البحرين	39,704.3	41,484.3	43,489.4	44,063.8	45,170.2
السعودية	373,861.4	420,154.3	427,938.1	431,202.7	431,748.0
عمان	40,983.2	46,730.3	50,487.2	53,117.6	56,096.23
قطر	150,654.9	165,130.3	178,643.1	199,692.2	226,108.5
الكويت	139,379.3	142,364.1	141,863.2	145,067.5	154,413.9

معدل النمو السنوي (%) إجمالي الودائع البنكية

	2013	2014	2015	2016	2017
الإمارات	9.5	11.1	3.5	6.2	4.1
البحرين	15.2	4.5	4.8	1.3	2.5
السعودية	11.2	12.4	1.9	0.8	0.1
عمان	11.2	14.0	8.0	5.2	5.6
قطر	19.7	9.6	8.2	11.8	13.2
الكويت	7.9	2.1	0.4-	2.3	5.0

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

7.3 أسواق المال في مجلس التعاون

تباين أداء أسواق المال في دول مجلس التعاون خلال عام 2017م. ففي حين تحسن أداء سوق دولة الكويت وسوق مملكة البحرين بمعدل 11.5% و 9.1% على التوالي مقارنة بالعام 2016م (مقاسا بمعدل النمو في المؤشر العام للسوق)، تراجع أداء سوق دولة قطر وسوق سلطنة عمان و سوق دبي وسوق أبوظبي بمعدلات 18.3%، 11.8%، 4.6%، و 3.3% على التوالي (مقاسا بمعدل النمو في المؤشر العام للسوق)، بينما تغير المؤشر العام لسوق المملكة العربية السعودية بنسبة 0.2% فقط خلال عام 2017م. ويأتي هذا التباين في أداء أسواق المال في دول مجلس التعاون خلال عام 2017م خلافا للأداء في عام 2016م. حيث يظهر شكل 41 أن جميع أسواق المال في دول مجلس التعاون قد حققت نموا خلال عام 2016م، تراوح بين معدل 12.1% في سوق دبي للأوراق المالية و 0.1% في سوق قطر للأوراق المالية (مقاسا بمعدل النمو في المؤشر العام للسوق). ومن الجدير بالذكر أن جميع أسواق المال في دول المجلس قد تراجعت بصورة لافتة خلال عام 2015م إثر تراجع أسعار النفط، حيث تراوح التراجع بين -17.1% في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية و -4.9% في سوق أبوظبي للأوراق المالية. و يظهر شكل 41 تشابه الإتجاه إجمالا في أسواق المال لمجلس التعاون، مما يدل على تأثرها بنفس العوامل تقريبا.

شكل 41 : معدل النمو السنوي في المؤشر العام لأسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2013-2017م، معدل النمو السنوي (%)

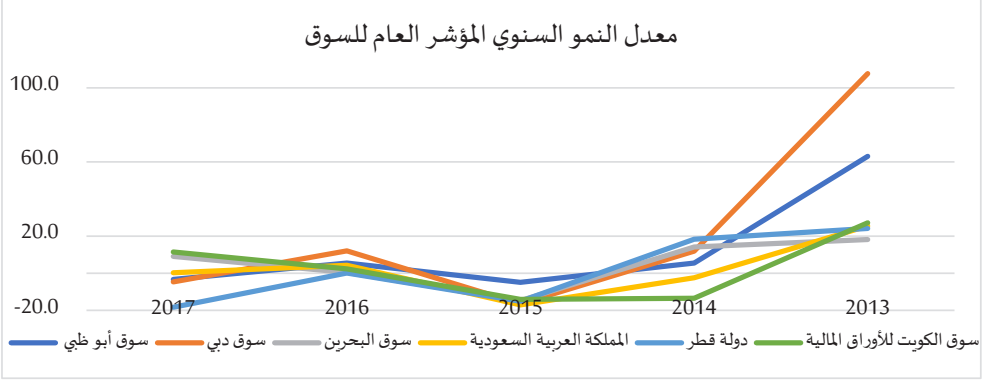

المصدر: أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون

كما يظهر مجموع قيمة التداول لأسواق مجلس التعاون إنخفاضا خلال العام 2017م مقارنة بالعام 2016م بلغ ما نسبته 21.5%. فقد انخفضت قيمة التداول في سوق المملكة العربية السعودية وسوق دولة قطر، بينما ارتفعت قيمة التداول في سوق الكويت وسوق سلطنة عمان.

جدول 24 : قيمة التداول في أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2013-2017م (مليون دولار امريكي)

سـوق الأوراق المالية	2013	2014	2015	2016	2017
سوق أبوظبي	23,044.88	39,332.54	15,711.96	13,335.74	11,690.4
سوق دبي	43,532.31	103,881.97	41,135.83	36,410.21	31,123.2
سوق البحرين	600.71	716.31	292.49	330.99	561.97
سوق المملكة العربية السعودية	365,244.19	572,403.11	442,832.51	308,529.57	223,006.74
سوق سلطنة عمان	5,864.76	5,901.17	3,615.08	2,494.15	2,582.57
سوق دولة قطر	20,573.10	54,750.74	25,747.25	18,953.05	18,199.47
سوق دولة الكويت	39,142.76	21,396.33	13,103.56	9,403.95	18,813.31
مجموع قيمة التداول في أسواق مجلس التعاون	**498,002.71**	**798,382.17**	**542,438.68**	**389,457.66**	**305,977.7**